الأمم المتحدة

A/57/PV.58

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٥٨**
الاثنين، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان ..... (الجمهورية التشيكية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٢١ من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

تقرير الأمين العام (A/67/300)

(أ) **تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ**

تقارير الأمين العام (A/57/77 و A/57/320 و A/57/578)

مذكرة من الأمين العام (A/57/613)

(ب) **تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق**

تقارير الأمين العام (A/57/97 و A/57/136 و A/57/174 و A/57/180 و A/57/256 و A/57/301 و A/57/353 و A/57/377)

مشاريع القرارات A/57/L.33 و A/57/L41 و A/57/L.42 و A/57/L.43 و A/57/L.46 و A/57/L.47)

(ج) **تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني**

تقرير الأمين العام (A/57/130)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثلة كازاخستان، التي ستتولى خلال إلقاء كلمتها عرض مشروع القرار A/57/L.33.

السيدة جاربوسينوفا (كازاخستان) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرض مشروع القرار A/57/L.33 بشأن التعاون والتنسيق الدوليين من أجل التأهيل البشري والإيكولوجي لمنطقة سيميبالاتينسك الكازاخستانية وتنميتها الاقتصادية. من دواعي ارتياحي الكبير أن أعلن أنه منذ نشر مشروع القرار هذا، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدمي مشروع القرار: الأرجنتين، باكستان، بنغلاديش، البوسنة والهرسك، شيلي، ليتوانيا، النرويج. ويود وفد بلادي أن يشكر كل مقدمي مشروع

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-70878 (A)
270878

القرار على مساهمتهم ودعمهم القوي، وأن يعرب عن تقديره لسفير لكسمبرغ لتيسيره عملية المفاوضات.

في عام ١٩٩١، قام رئيس جمهورية كازاخستان السيد نور سلطان نزاربايف، بموجب مرسوم تنفيذي، بإغلاق ساحة سيميبالاتينسك للتجارب النووية. وكانت تلك الساحة الموقع الذي أجريت فيه تفجيرات نووية عديدة على مدى أكثر من ٤٠ عاما. وهي لا تزال تعاني من آثار ذلك. وخلال تلك التجارب النووية، لم تتخذ أية تدابير لحماية السكان من الإشعاع. ولم تجر أي فحوص طبية عليهم. ونتيجة لذلك، تعرض للإشعاعات ٥٠٠ ٠٠٠ شخص تقريبا في منطقة سيميبالاتينسك وحدها، وزادت معدلات وفيات الأطفال من خمسة إلى عشرة أضعاف، بينما وصلت أمراض الأورام إلى مستويات لم يسبق لها مثيل.

ومنذ إغلاق موقع التجارب النووية هذا بذلت حكومة كازاخستان قصارى جهدها لجعل الحالة في منطقة سيميبالاتينسك تنعم بالاستقرار، باتخاذ تدابير ترمي إلى إعادة التأهيل البشري والإيكولوجي لتلك المنطقة وتحقيق تنميتا الاقتصادية. وبغية إحداث تغييرات حقيقية في تلك المنطقة فإن حكومة بلادي، إذ تدرك تمام الإدراك أن المساعدة الدولية يجب أن تكمل مبادراتها الخاصة، فإنها وضعت مشروعا للإصلاح الصحي، وأعادت نظام دفع تعويضات لمساعدة ضحايا التجارب النووية، واتخذت تدابير لتنقية المياه الجوفية الملوثة بوقود الطائرات الموجودة في القاعدة العسكرية في تلك المنطقة وزادت الحكومة من دعمها لدور الأيتام والمستشفيات والمدارس ومساكن الإيواء. وهي لا تزال ملتزمة بمواصلة تنفيذ برنامجها لفائدة سكان تلك المنطقة.

ومنذ اتخاذ أول قرار بشأن منطقة سيميبالاتينسك في عام ١٩٩٧، ما فتئت منظومة الأمم المتحدة تقوم هي ومجتمع المانحين الدوليين بتكريس اهتمام كبير لمشاكل تلك المنطقة وتقديم مساعدات إنسانية وإنمائية كبيرة للسكان المتضررين. وكان مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالحالة في تلك المنطقة حدثا هاما للغاية بالنسبة لكازاخستان نظرا لأنه أثار وعي المجتمع الدولي بتلك الحالة ودعم جهود إعادة التأهيل الشامل للمنطقة. وتقدر كازاخستان – حكومة وشعبا – تمام التقدير المساعدات المالية والتقنية التي قدمتها بالفعل حكومات اليابان وسويسرا والمملكة المتحدة كمتابعة لمؤتمر طوكيو من أجل إعادة تأهيل منطقة سيميبالاتينسك.

إن مشروع القرار قيد النظر اليوم، إذ يدرك أن منطقة سيميبالاتينسك لا تزال من المسائل التي تثير بالغ القلق لشعب وحكومة كازاخستان، فإنه يؤكد الحاجة إلى مواصلة الاهتمام الدولي وبذل المزيد من الجهود لحل المشاكل المتعلقة بالمنطقة. وهو يحث المجتمع الدولي على مد يد المساعدة في صياغة وتنفيذ برامج ومشاريع خاصة لمعالجة ورعاية السكان المتضررين في المنطقة لأن الحالة هناك ما زالت معقدة.

ويتيح تقرير الأمين العام A/57/256 المقدم في إطار البند ٢١ (ب) من جدول الأعمال معلومات عن التدابير التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة، وحكومة كازاخستان، والمجتمع الدولي خلال السنتين الماضيتين من أجل إعادة تأهيل منطقة سيميبالاتينسك، ويقول إن حجم التجارب النووية في تلك المنطقة ضخم وآثارها مستمرة، وما زال سكانها عرضة بشكل غير عادي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية المرتبطة بعملية الانتقال الراهنة.

في الختام، أود أن أعرب عن ثقتي بأن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي سيواصلان تقديم مساعدة فعالة إلى كازاخستان بغية معالجة المشاكل الإنسانية والإيكولوجية والاقتصادية وتلبية احتياجات تلك المنطقة. ومرة أخرى، يود وفد بلادي أن يشكر البلدان المشتركة في تقديم مشروع

القرار وبقية الدول الأعضاء على تقديمهم الدعم الكامل لمشروع القرار هذا. وأملنا أن يُعتمد بالتزكية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا الذي سيتولى خلال إلقائه بيانه عرض مشروعي القرارين A/57/L.41 و A/57/L.46.

السيد حسين (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتولى بالنيابة عن المجموعة الأفريقية عرض مشروع القرار A/57/L.41 ''تقديم المساعدة الدولية من أجل الإنعاش الاقتصادي لأنغولا''، ومشروع القرار A/57/L.46 ''تقديم المساعدة إلى موزامبيق''، في إطار البند ٢١ (ب) من جدول الأعمال المعنون ''تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق''.

أود أن أعلن أنه منذ نشر مشروع القرار A/57/L.41 انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار: إثيوبيا، أندورا، أيرلندا، إيطاليا، البرازيل، بنغلاديش، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، توغو، تيمور – ليشتي، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تترانيا المتحدة، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، الدانمرك، الرأس الأخضر، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، سوازيلند، السودان، سيشيل، غابون، الكاميرون، كندا، كوبا، كوت ديفوار، الكونغو، ليسوتو، مالي، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، موريشيوس، ناميبيا، النمسا، نيجيريا، الهند، اليابان.

وبعد حرب طويلة وممتدة، تسير أنغولا الآن على درب السلام والتنمية. إن توقيع مذكرة التفاهم في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ ساعد في إنهاء الأعمال القتالية في البلد ووضع أساسا لزيادة تعزيز عملية السلم والإصلاح الاقتصادي. ولذلك، فهو يستحق الإشادة. ومنذ ذلك الحين، وبمساعدة المجتمع الدولي، شهدت أنغولا تطورات إيجابية هائلة. إن اعتماد مشروع القرار A/57/L.41 سيساعد كذلك على استحداث بيئة تؤدي إلى إحلال السلم وتحقيق التنمية.

وبالمثل، فإن الحالة في موزامبيق تدعو إلى الأمل والتفاؤل، وبالفعل، فقد عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي اجتماعا خاصا رفيع المستوى للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لتوقيع اتفاق السلام في موزامبيق. ويسعى البلد الآن للمضي قدما على الرغم من الكوارث الطبيعية التي أثرت أيضا تأثيرا كبيرا على التنمية الاقتصادية. إن اعتماد مشروع القرار A/57/L.46 سيتمم جهود الحكومة من أجل زيادة ترسيخ السلام ومواصلة تحقيق التنمية الاقتصادية في البلد.

وأود الآن أن أعلن أنه منذ نشر مشروع القرار A/57/L.46 انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار: إثيوبيا، الأرجنتين، إيطاليا، فنلندا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النيجر، الهند.

وأخيرا، فقد تمت مناقشة كلا مشروعي القرارين والموافقة عليهما أثناء المشاورات غير الرسمية. وكما ذكرت فإن لهما عدد كبير من المقدمين. وتأمل المجموعة الأفريقية أن تؤيد الجمعية العامة القرارين وتتخذهما بإجماع الأصوات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة البرازيل، التي في أثناء إلقائها لبيانها ستعرض مشروع القرار A/57/L.47.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالانكليزية): بالنيابة عن ٥٦ وفدا مدرجة أسماؤها في الوثيقة A/57/L.47 ووفود أرمينيا وأيسلندا وبنغلاديش تركيا ورومانيا، وسنغافورة وقبرص وكوستاريكا التي انضمت إلى قائمة مقدمي مشروع القرار، أتشرف بعرض مشروع القرار المعنون ''تقديم المساعدة لأغراض الإغاثة الإنسانية والإصلاح والتنمية في تيمور – ليشتي''.

يبني مشروع القرار على القرارات السابقة بشأن هذا الأمر التي اعتمدتها الجمعية العامة ويأخذ في الحسبان التطورات الإيجابية جدا التي حدثت منذ العام الماضي، وأهمها استقلال تيمور – ليشتي في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢. ويشيد مشروع القرار بتيمور – ليشتي شعبا وقيادة لتحقيقها الاستقلال من خلال سبل ديمقراطية وسلمية ويقر بالدور الأساسي الذي أداه المجتمع المدني، بما في ذلك الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية في دعم بناء دولة تيمور – ليشتي. ويبرز الدور الذي تؤديه إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بقيادة الممثل الخاص للأمين العام ويقر بالتقدم الذي تم إحرازه في الانتقال من الإغاثة وإعادة التأهيل إلى التنمية، مع التسليم باستمرار بعض مواطن ضعف ذات طابع إنساني. ويرحب بالجهود الرامية إلى تقديم مساعدة إنسانية إلى اللاجئين من أبناء تيمور – ليشتي الذين لا يزالون في تيمور الغربية. إن الجهود المتواصلة التي تبذلها لجنة الاستقبال وتقصي الحقائق والمصالحة من أجل تيسير المصالحة الوطنية وعودة اللاجئين إلى تيمور – ليشتي تستأهل القدر نفسه من الإشادة.

ويرحب مشروع القرار بالتزام المجتمع الدولي بالوفاء باحتياجات البلد الخارجية لإعادة التأهيل وإعادة البناء والتنمية ويحث الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية على مواصلة دعم تيمور – ليشتي حكومة وشعبا في مواجهة التحديات المتبقية في قطاعات التعليم والصحة والزراعة والبنية التحتية والقضاء والإدارة العامة وإنفاذ القانون. ويوصي بأن تظل جهود بناء المؤسسات وتدريب الموظفين المدنيين وأيضا إصلاح البنية التحتية وتحديدا المباني العامة من قبيل المستشفيات والمنشآت التعليمية والطرق والخدمات العامة محور تركيز المساعدة الدولية. ويبرز المشاركة المتنامية لنساء تيمور – ليشتي في جميع جوانب المجتمع ويشجع على بذل جهود إضافية للتصدي لقضايا المرأة.

ونأمل أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء، مثلما حدث في السنوات السابقة.

السيدة لوج (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): أتشرف بأن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وأعربت عن تأييد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي – إستونيا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، لاتفيا، ليتوانيا، هنغاريا – والبلدان المنتسبة تركيا، قبرص، مالطة.

إن السنوات التي مرت منذ اتخاذ القرار ١٨٢/٤٦ قد أبرزت أهمية المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث بوصفها أداة لتوصيل الغوث إلى المنكوبين. وتبرز الاحتياجات المتزايدة المتعلقة بالكوارث الطبيعية والحالات الطارئة المعقدة أهمية ضمان تقديم المساعدة بأكبر قدر من الكفاءة والتأثير.

وقد تم التأكيد مرارا وتكرارا على الحاجة إلى قدر أكبر من التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة وإلى تعاون أكبر بين الأمم المتحدة وشركائها من المنظمات غير الحكومية وإلى استراتيجيات متضافرة مع الحكومات. وهناك اتجاه بارز آخر وهو الجهد المبذول للمواءمة الأفضل بين المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية الطويلة الأمد بغية ضمان انتقال سلس. وعلاوة على ذلك، لا يزال هناك إدراك متزايد للحاجة إلى ضمان نهج متكامل في حالات الطوارئ المعقدة من أجل ضمان التنسيق المناسب بين أنشطة المساعدة الإنسانية والتدابير السياسية والاقتصادية وتدابير حقوق الإنسان، والتدابير الأخرى الممكنة بما فيها حفظ السلام. وبالنظر إلى أهمية هذه التطورات، من الضروري أن تفي

الدول الأعضاء بالتزاماتها، وذلك بأن تقبل مهمة القيام بتحديد الاتجاهات العامة للعمل الدولي في مجال المساعدات الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بنجاح الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا العام في اتخاذ قرار موضوعي يؤكد مجددا المبادئ الإنسانية الأساسية ويتصدى لعدد من الشواغل الراهنة.

وقد استخدم الاتحاد الأوروبي المناقشات التي تجري في إطار هذا البند من جدول الأعمال مرارا لإبراز الأهمية التي يعلقها على مسألة سلامة وأمن العاملين في مجال المساعدات الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة. ونرحب في هذا الصدد بتقرير الأمين العام عن سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة (A/57/300). ونود أن ننضم إلى الأمين العام في توجيه النداء إلى جميع الأطراف المعنية للوفاء بالتزاماتها دون قيد أو شرط حتى يتسنى توفير المعونة وفقا للقانون الإنساني الدولي. كما ينضم الاتحاد الأوروبي بإخلاص إلى الأمين العام في حضّ الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات أقوى لكفالة تقديم مرتكبي الهجمات على موظفي الأمم المتحدة للعدالة.

ونود في الوقت ذاته أن نعرب عن تقديرنا لجميع موظفي المساعدة الإنسانية الذين يواصلون العمل في ظل أخطر الظروف، وكثيرا ما يكون ذلك في عزلة بالغة، وبموارد شحيحة للغاية، وكثيرا ما يفتقرون إلى الحماية الكافية.

ومن دواعي سرور الاتحاد الأوروبي أن يعلم أن الخطوات المتخذة حتى الآن لتعزيز سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم قد تمخضت عن نتائج ملموسة. كما نوافق على أن الزيادة في المخاطر التي تواجه موظفي الأمم المتحدة تستدعي تعزيزا إضافيا لنظام إدارة الأمن. والأمل معقود على أن يساعد تعيين منسق متفرغ لشؤون الأمن في الأمم المتحدة، برتبة أمين عام مساعد، على توفير القيادة الضرورية لجهود الأمم المتحدة لتعزيز إدارة شؤون الأمن. ويرحب الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد بتقرير الأمين العام عن وضع إطار للمساءلة ضمن نطاق نظام إدارة شؤون الأمن بالأمم المتحدة ويتطلع إلى تنفيذه.

وفي الوقت ذاته، نلاحظ بشيء من الأسف أن مكتب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة لم يتمكن من تنفيذ كثير من المبادرات التي فصّلها الأمين العام نظرا لحالات تأخير كبيرة في تعيين موظفين إضافيين. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للتشديد على ضرورة استكمال الملاك الوظيفي للمكتب بشكل عاجل وتشغيله في أقرب وقت ممكن.

علاوة على ذلك فإننا مع ترحيبنا بإعداد المبادئ التوجيهية العامة نود أن نؤكد أهمية إحراز تقدم في مجال التعاون الأمني بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

ومن أدوات التنسيق التي وضعها المجتمع الدولي تحت تصرف مكتب منسق الشؤون الإنسانية، تحتل عملية الأمم المتحدة للنداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات مركزا بارزا. وقد أحرز قدر كبير من التقدم على مر السنين، واليوم يبدو أن عملية النداء الموحد تعمل بشكل أفضل من أي وقت مضى. ويتزايد تدريب الوكالات واشتراكها. وقد أصبحت عملية النداء الموحد وخطة العمل الإنساني المشترك تشكلان أداتي التخطيط الاستراتيجي لدوائر العمل الإنساني. وتحسنت نوعية التخطيط والبرمجة من نواح عديدة.

وفي الوقت ذاته، من الواضح أن عملية النداء الموحد لا تحقق كامل إمكانياتها. وعلى وجه الخصوص، كثيراً ما أشار مكتب منسق الشؤون الإنسانية إلى ضرورة التغلب على المفارقات الملحوظة القائمة في التمويل فيما بين حالات

الطوارئ وفيما بين القطاعات. وقد دار جزء من تلك المناقشة في إطار أزمات منسية أو بالأحرى تم تجاهلها. وظهرت بوضوح في مناقشات هذا العام خلال الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي مسألة الكيفية التي يكفل بها إجراء التحسينات الضرورية وانعكست في القرار الذي تم اتخاذه. علاوة على ذلك، تواصل كثير من الجهات المانحة العمل على تحسين عملية النداء الموحد وتعزيزها في سياق ما يعرف بعملية مونترو.

ويسلم الاتحاد الأوروبي بمسؤوليته عن المساهمة في تمويل الاحتياجات الطارئة على نحو عادل. والواقع أن المساعدة الإنسانية التي تقدمها المفوضية الأوروبية، كما أوضح في مؤتمر عقد مؤخرا عن الأزمات المنسية في كوبنهاغن، تستند إلى الاحتياجات، وترمي أيضا من حيث المبدأ إلى تغطية الاحتياجات فيما يتصل بالأزمات الإنسانية الطويلة الأمد. وهذا الأمر أيضا من الأولويات بالنسبة لعدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

والصعوبات التي تعترض تحديد أساس موضوعي لتقييم الاحتياجات معروفة جيدا. وقد شرعت بعض الجهات المانحة في أعمال هامة بغية تحديد معايير أكثر موضوعية للحكم على الاحتياجات من ناحية، وتحديد معايير أساسية لعملية صنع القرار من جانب المانحين من ناحية أخرى.

وبالنظر إلى اتساع نطاق الاحتياجات في المراحل الانتقالية، هناك اتفاق عام على أنه يلزم عمل المزيد لجذب موارد للتنمية ولزيادة إشراك الجهات الفاعلة الإنمائية. ففيما يتعلق بأفغانستان، أظهر النداء الذي وجهه برنامج المساعدة العاجلة والانتقالية للشعب الأفغاني لعام ٢٠٠٢ ونداء البرنامج الانتقالي لأفغانستان لعام ٢٠٠٣ مزايا الأخذ بنهج متكامل. ومن الواضح أن قرار إدراج الاحتياجات الانتقالية في عملية النداء الموحد يمثل خطوة للأمام. ومن الواضح في الوقت ذاته أن عملية النداء الموحد تعرّف بأنها أداة لخدمة الأغراض الإنسانية وأنها ينبغي أن تظل كذلك. ومن منظور أوسع، من المحتمل تماماً أن يشكل التنسيق مع أدوات التنسيق الإنمائي الأخرى أحد الجوانب الهامة والمحفوفة بالتحديات في إعداد عملية النداء الموحد، على النحو الذي يعترف به القرار الذي اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ويلزم الأخذ بنُهُج جديدة من أجل التصدي للتحديات فيما يتصل بالمرحلة الانتقالية. وفي هذا الصدد تجدر الإشادة بمبادرة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بمشاركة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، بشأن إعادة إدماج اللاجئين في حالات ما بعد انتهاء الصراعات. ومن الضروري استحداث مبادرات جديدة لربط المساعدة الغوثية المقدمة للاجئين بأهداف التنمية الطويلة الأجل تمكينا لهم من أن يكونوا عوامل حقيقية للتنمية والتغيير الإيجابي. ومن المهم في هذا الصدد النهوض بالتنسيق بين الجهات الفاعلة الإنمائية.

ومن أدوات التنسيق الأخرى تحت تصرف مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الصندوق المتجدد للطوارئ. ونوافق على أنه ليس هناك ما يبرر اتخاذ خطوات أخرى لتوسيع نطاق استخدامه في هذه المرحلة.

وقد يكون من الضروري أحيانا الاعتماد على موارد الدفاع العسكرية والمدنية في القيام بتقديم المساعدات الإنسانية والمساعدات الغوثية. ونؤيد الجهود الجاري بذلها لتحديد مبادئ توجيهية واضحة لاستعمال الأصول الدفاعية العسكرية والمدنية لدعم أنشطة الأمم المتحدة الإنسانية في حالات الطوارئ المعقدة.

وتمثل الدعوة أيضا جانبا هاما من جوانب عمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وينطبق هذا على الدور العام الذي يضطلع به المكتب. وثمة ضرورة واضحة لاتباع

استراتيجية متماسكة للدعوة والإعلام فيما يتعلق بعملية النداء الموحد، بما في ذلك الاستعانة بشن عمليات نداء موحد لا مركزية. ولكن لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أيضا دورا أكثر تحديدا يضطلع به في الدعوة إزاء أشد الفئات ضعفا.

ويجب أن يكفل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إيلاء الاهتمام اللازم للمشردين داخليا الذين كثيرا ما يجدون أنفسهم في حالات تتسم بالضعف البالغ. ويتطلب الأمر مزيدا من العمل لتعزيز مسؤولية جميع الجهات الفاعلة المعنية وقابليتها للمساءلة، بما في ذلك الوكالات التنفيذية. ومن المتوخى أن تقوم الوحدة الخاصة بالمشردين داخليا التي أنشئت حديثاً في إطار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بدور مساند هام. وينبغي التأكيد باستمرار على نشر وتنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي التي أعدها ممثل الأمين العام لشؤون المشردين داخليا.

ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مجهز أيضا للعمل بمثابة عامل حفاز على نطاق المنظومة بالنسبة للمشاريع الخاصة بحماية المدنيين في الصراع المسلح. ويشمل ذلك توفير المعلومات وإسداء المشورة لمجلس الأمن ولإدارات الأمانة العامة من قبيل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية. وبصفة أعم، من المهم أن يعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على زيادة الوعي بهذه المسائل بالنسبة إلى طائفة عريضة من الجهات المستفيدة، بما فيها الوكالات الشريكة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

والادعاءات التي طُرحت منذ عام بشأن الإيذاء الجنسي للاجئين المنتشر في غرب أفريقيا أثار قلقا بالغا. ونحن درسنا باهتمام التوصيات الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية. ولتجنب خطر الإيذاء الجنسي في المستقبل، من الأساسي ضمان استخلاص النتائج الصحيحة واتخاذ التدابير الملائمة. وهناك توجيه هام توفره خطة العمل التي أعدتها فرقة العمل التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات يتناول عددا من مسائل الوقاية، وإدارة الاستجابة، والتنفيذ. والاتحاد الأوروبي سيرصد عن كثب ترجمة خطة العمل إلى أطر تشغيلية وإدارية للوكالات المعنية. ونحن نرحب بوضع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان مدونة سلوك محددة من أجل منع ذلك الإيذاء في المستقبل.

هناك اتفاق عام اليوم بشأن أهمية تصعيد الجهود في مجال الوقاية من الكوارث الطبيعية وتخفيف آثارها. وهناك تقدم يحرز، وإن كان بأقل من السرعة المتوقعة. واتخذت خطوات صغيرة، ولكن هامة، إلى الأمام في دورة هذا العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وأمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث تقوم بدور هام في سياق الجهود الرامية إلى زيادة الوعي بالأثر المدمر الذي يمكن للكوارث الطبيعية أن تحدثه بالنسبة للمجتمعات المستضعفة فعلا. والاتحاد الأوروبي يؤيد نهج الأمانة العامة الوقائي الرامي إلى بناء مجتمعات أكثر تكيفا مع الكوارث على جميع المستويات. ونحن نود أيضا أن نؤكد الحاجة إلى التماسك والتكامل فيما يتعلق بالعناصر الفاعلة الأخرى التابعة للأمم المتحدة والبنك الدولي.

والحاجة إلى وضع معايير للاستجابة الإنسانية لحالات الطوارئ معترف بها على نطاق واسع. ونحن نرحب بالمبادرة التي أدت إلى اقتراح مشروع قرار بشأن تعزيز المساعدة الدولية للبحث والإنقاذ في الحضر.

والاتحاد الأوروبي يقوم بدور بارز في الجهود الدولية لتلبية الاحتياجات الإنسانية في كل مكان في العالم. وعلى العموم، يقدم الاتحاد الأوروبي حوالي ٥٠ في المائة من المساعدة الإنسانية العالمية. في ٢٠٠١، قدمت الدول

الأعضاء بالاتحاد الأوروبي أكثر من بليون من اليورو. وبالإضافة إلى مساهمات الدول الأعضاء، خصصت اللجنة الأوروبية في ٢٠٠١، عن طريق مكتبها للمعونة الإنسانية مبلغا إجماليا يزيد على ٥٠٠ مليون من اليورو لتمويل مشاريع إنسانية في أكثر من ٦٠ بلدا. وفي ٢٠٠١، أحرز تقدم كبير في تحديد العلاقة بين مكتب المعونة الإنسانية وشركائه التابعين للأمم المتحدة بشكل أكثر وضوحا. وبعبارة محددة، كان تمويل المكتب المقدم من خلال وكالات الأمم المتحدة أكبر بكثير في ٢٠٠١ مما كان عليه في العام السابق.

على مر السنين، فعل المكتب الكثير لزيادة فعالية وتماسك العمل الإنساني الدولي ولتيسير الانتقال من الإغاثة إلى التنمية. وجهود المكتب حظيت بدعم الاتحاد الأوروبي. ونحن نود أن نؤكد للسيد أوشيما دعمنا واستعدادنا المستمرين للاشتراك في حوار بنّاء مع المكتب ومع الدول الأعضاء الأخرى بالأمم المتحدة بشأن طرق تحسين التنسيق والمسائل الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالأنشطة الإنسانية الدولية.

السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): في البداية اسمحوا لي بأن أعرب عن تقديرنا للأمين العام لتقاريره الشاملة المفصلة بشأن مختلف جوانب تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالة الطوارئ.

لقد تغيرت طبيعة ومدى الحالات الإنسانية تغيرا مثيرا، وظهرت أبعاد جديدة خلال العقد الأخير. والمجتمع الدولي لا يزال يسعى إلى معالجة حالات الطوارئ هذه بطريقة شاملة منسقة. إن عددا متزايدا من الناس يعاني من كوارث طبيعية، مداها وتكرارها نالا من القدرة على التصدي لها وأعاق تنمية البلدان المصابة بالكوارث. وحالات الطوارئ الإنسانية ترتبها أيضا بشكل متزايد الصراعات المسلحة الداخلية والتشرد وكذلك استهداف المدنيين الأبرياء المرتبطين بهذه الظاهرة المأساوية.

وفي بياني، سأحاول التركيز على بعض جوانب المسائل المعروضة علينا. الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة يقع أغلبها في العالم النامي، وأكثر من ٩٠ في المائة من ضحايا الكوارث وحالات الطوارئ يعيشون في الجنوب. وهذا يبين أن هذه الظواهر مرتبطة بمستوى منخفض من التنمية أو وضع عام من التخلف الاقتصادي في هذه المجتمعات. والفقر في كل جوانبه – بما فيه نقص المؤسسات أو ضعفها الخطير، اللذان يحدان من قدرة البلدان النامية على مواجهة مختلف التحديات الاقتصادية والاجتماعية – يزيد التأثير السلبي لحالات الطوارئ هذه. ولذلك، إقامة وتعزيز المؤسسات الاجتماعية – الاقتصادية الضرورية وبناء القدرات على المستوى الوطني عناصر حاسمة للوقاية من التأثيرات السلبية لحالات الطوارئ هذه أو لخفضها، وينبغي أن تصبح مكونات كبرى في أية استراتيجية شاملة. والنهج الإقليمية ينبغي أيضا أن ينظر إليها باعتبارها مكونا تكميليا كبيرا في تلك الاستراتيجية، وهذا يتوقف على طبيعة الكارثة أو حالة الطوارئ.

علاوة على ذلك، إعداد تخطيط واستعداد للطوارئ فيما بين أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ينبغي أن يتجاوز التكامل، وإمكانات التخطيط المشترك ينبغي أيضا استكشافها لمنع الأنشطة المتوازية والتداخلات بين مختلف الوكالات. وهذا النهج يمكن أيضا أن يدعم عملية التخطيط الرئيسية الأخرى، مثل خطة العمل الإنساني المشترك. وإنشاء مركز الأمم المتحدة المشترك للسوقيات ومراكز الإعلام الإنساني ثبت أنه مفيد للغاية. وتلك الترتيبات على الصعيد الميداني ينبغي أن تنسق مع الأصول والمؤسسات الوطنية للاستفادة من قدراتها أيضا.

وبينما أتناول هذه المسألة، دعوني أؤكد أيضا أهمية دور المؤسسات والبنيات الوطنية وكذلك المحلية في تنسيق المساعدة الإنسانية. وكما بين الأمين العام في تقريره، من المهم للغاية التأكد من أن في عملية المساعدة، آليات المواجهة الوطنية والمحلية الحالية ليست مدمرة أو ضعيفة. وإنما ينبغي أن يكون هناك نهج واضح للسياسات لتعزيزها واستخدامها لتنسيق وتوزيع المساعدة ولتمكينها من المشاركة في الانتقال من الإغاثة إلى التنمية.

والمسؤولية الأولية عن حماية ومساعدة السكان المحليين تقع على الحكومات الوطنية للدول المتأثرة، وللمجتمع الدولي دور هام في مساعدة جهود البلدان المتأثرة. ومع ذلك، في الحالات التي تفتقر فيها حكومات إلى المؤسسات والبنيات الضرورية للاضطلاع بمسؤولياتها، أو التي تكون فيها أراض في بلد ما تحت سيطرة طائفية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتدخل ويتولى مسؤولية توفير المساعدة الإنسانية وحماية المدنيين، وعلى وجه الخصوص الجماعات المستضعفة. وفي تلك الحالات المتطرفة السوء، ينبغي للأمم المتحدة، باعتبارها الهيئة الشرعية الوحيدة، أن تتولى مسؤولية تنسيق الشؤون الإنسانية، وتوفير الدعم والحماية الضروريين مع شركائها الإنسانيين، والحيلولة دون حدوث ارتباك فيما بين مختلف العناصر الإنسانية الفاعلة يمكن أن يهدد بالخطر العمليات الإنسانية الشاملة.

وتلك المهمة الهائلة ينبغي أن يضطلع بها بما يتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة وصكوك القانون الدولي وحقوق الإنسان ذات الصلة، وكذلك مع المبادئ الإنسانية الرئيسية للحياد وعدم الانحياز. والادعاءات المثيرة للانزعاج بشأن ارتكاب العاملين بالمساعدة الإنسانية أعمالا تتسم بسوء المعاملة تبرز أهمية رصد أنشطة مختلف العناصر الفاعلة في المساعدة الإنسانية وأفرادها بواسطة هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة لضمان حماية الجماعات المستضعفة، بما فيها النساء والأطفال، في حالات الطوارئ.

وكانت هناك بعض التطورات في مجال مواجهة التحديات التي يشكلها الأشخاص المشردون داخليا. وإننا نقدر الاستخدام الواسع للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأشخاص المشردين داخليا من قبل مختلف وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف الإنسانية الفاعلة، ونرحب بإنشاء الوحدة المشتركة فيما بين الوكالات المعنية بالتشريد الداخلي في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وينبغي لهذه الوحدة أن تضمن اتباع الأطراف الفاعلة المعنية نهجا متسقا وقابلا للتنبؤ تجاه مشاكل التشريد الداخلي في مجال تحسين جودة وفاعلية عمليات الحماية الميدانية. وينبغي لها أيضا أن تركز على تعزيز دعم المجتمع الدولي للدول المتضررة في مساعيها الرامية إلى توفير الحماية والمساعدة للأشخاص المشردين داخليا فيها.

وظل تخطيط النداءات الموحدة كأداة استراتيجية للتنسيق والتخطيط والدفاع عن الحقوق يتحسن خلال العقد الأخير. والعديد من التغييرات التي أدخلت كانت بطلب من المانحين. ومع ذلك، كانت النتائج مخيبة للآمال، وكان هناك انخفاض مطرد في نسبة المساعدة الإنسانية المقدمة من خلال عملية النداءات الموحدة. وهناك أيضا فوارق رئيسية في تمويل مختلف حالات الطوارئ، بل إن بعض الأزمات الإنسانية الكبرى والمأساوية لم تستأثر باهتمام المانحين. ولا ينبغي لحملة الدعاية والتوعية العامة المقترحة لزيادة تخصيص الموارد من خلال عملية النداءات الموحدة أن تزيد التكاليف المتطورة لهذه العملية. وينبغي أيضا تنفيذها بطريقة كلية وأن تشمل زيادة التنسيق بين المانحين، ومشاركة المنظمات غير الحكومية في مكونات النداءات الموحدة وفي عملية تخطيط الحملة، ونظام تتبع مالي يقدم بيانات أفضل عن إجمالي النفقات

الإنسانية ومصادرها و، أخيرا، إنشاء شراكة قوية مع وسائط الإعلام بغية ضمان نجاحها.

وفيما يتعلق بالكوارث الطبيعية، كما أوضح تقرير الأمين العام، فقد تضرر أكثر من ٢٠٠ مليون شخص بهذه الكوارث في عام ٢٠٠١. وقد شهدت إيران، وهي من أكثر البلدان تعرضا لمختلف الكوارث الطبيعية، خلال السنوات الثلاث الأخيرة زلازل عنيفة، وموجات من الجفاف وفيضانات سريعة. والاستجابة الفعالة للكوارث الطبيعية ينبغي أن تشمل اتخاذ تدابير وقائية، بما في ذلك نظم الإنذار المبكر والاستعداد على الصعيدين الوطني والإقليمي.

وإنشاء الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ من أجل تنسيق وتعبئة أفرقة البحث والإنقاذ المتخصصة يمثل خطوة إيجابية إلى الأمام. ومن الضروري في أي تطورات أخرى، بما في ذلك وضع مبادئ توجيهية لهذه العمليات، التشاور مع الأطراف المؤثرة ذات الصلة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني. وإدراج الجوانب المتعلقة بالحد من الكوارث الطبيعية وتحليل المخاطر في تخطيط التنمية على الصعيدين الوطني والدولي من شأنهما تعزيز تدابير الوقاية لمواجهة الكوارث الطبيعية.

والتعاون والتضافر وإنشاء شراكات بين الأطراف الفاعلة الرئيسية والمختصة من بلدان الشمال والجنوب ينبغي أن يسهم إسهاما كبيرا في الوقاية من الآثار الضارة للكوارث الطبيعية وتخفيفها. وتشمل هذه الأطراف الفاعلة الأوساط الأكاديمية، ومعاهد البحوث وروابط رجال الأعمال أو المنظمات الشعبية الأخرى في قطاع التشييد أو القطاعات الأخرى ذات الصلة.

وإنشاء عملية للتواصل الشبكي بغية تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين هذه الجماعات، بهدف الوقاية من الآثار الضارة للكوارث الطبيعية وتخفيفها، بما في ذلك من خلال تكنولوجيات المعلومات الموجودة، ينبغي أن يكون ذا مكانة عالية في جدول أعمالنا. والتعاون والتواصل الشبكي بين شركات التأمين أو المؤسسات المالية الأخرى ذات الصلة لمواجهة الكوارث الطبيعية وآثارها من شأنه أيضا أن يساعد هذه المؤسسات في العالم النامي على وضع سياسات وخطط ابتكارية في هذا الصدد. وإني واثق تماما في أن هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة يمكن أن تؤدي دورا إيجابيا جدا في هذا النهج.

وبإيجاز، أعتقد أنه، من أجل ضمان إدراج الجوانب المتعلقة بالحد من الكوارث وتحليل المخاطر في التخطيط الإنمائي، من الضروري تعبئة قاعدة قوية، مثل القاعدة التي تتألف من الأطراف الفاعلة المذكورة آنفا، بغية متابعة هذه المسائل بصورة نشطة جدا؛ لضمان أن تصبح هذه التدابير مدونات للسلوك وقواعد ولوائح في القطاعات الاقتصادية ذات الصلة؛ وكذلك متابعة تنفيذها بيقظة ومراقبة نتائجها.

السيد دي ريفيرو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): بالنظر إلى أنه، بعد انتهاء الحرب الباردة، اندلعت أكثر من ٣٠ حربا أهلية وأنه يوجد الآن أكثر من ١٢ مليون لاجئ و٢٥ مليون من الأشخاص المشردين داخليا، أصبح من الواضح جدا أن القدرة المؤسسية للأمم المتحدة ليست كافية لمنع نشوب الصراعات الداخلية، وأننا نواجه تحديا إنسانيا ذا خطر كبير.

ولهذه الأسباب، يدعم وفد بيرو كل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإشاعة ثقافة لمنع نشوب الصراعات، لأن الصراعات تتسبب في الكثير جدا من المعاناة الإنسانية. ومع ذلك، ينبغي أن نعترف بأن ثقافة منع نشوب الصراعات هذه ما زالت أكاديمية، وأن ما نواجهه هو انتشار الصراعات الأهلية التي لم تُنشأ الأمم المتحدة لمواجهتها.

إن عجز الأمم المتحدة عن منع نشوب الصراعات الداخلية واستعادة السلم قد أضفى أهمية زائدة على العمل الإنساني، الذي يمثل الآن إحدى المهام الرئيسية للمنظمة. ومن ثم فإن الأمم المتحدة قد تحولت من هيئة أنشئت للسلم إلى هيئة إنسانية.

هذا هو الواقع الذي نعيش فيه في بداية القرن الحادي والعشرين. ولهذا السبب، أصبح مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية آلية لا غنى عنها من آليات الأمم المتحدة التي يجب أن نقدم لها دعمنا الكامل، لكي تزيد المساعدة الإنسانية وتواصل التنسيق بصورة فعالة دائما لتوفير المساعدة للضحايا المدنيين في الصدامات الداخلية التي لم تتمكن المنظمة من منعها والتي انتشرت في جميع مناطق العالم الفقيرة، المعروفة سابقا بالعالم الثالث.

ولهذه الأسباب، لا يزال وفدي يشارك في الشعور بالقلق المتزايد إزاء الصعوبات التي نواجهها في عملية النداءات الموحدة، التي انعكست في الالتزامات المالية غير الكافية من مجتمع المانحين. وهذا جعل من الصعب الاستجابة بفعالية للأزمات الإنسانية الدولية العديدة.

وهناك اليوم شعوب بأكملها – خاصة النساء والأطفال والمسنين – لا تستطيع دولها مساعدتها فتعتمد على دعم المجتمع الدولي. ولا يمكننا أن نسمح للعجز، أو ما يسمى بإرهاق التعاون الإنساني، أن يؤدي إلى موت واستيئاس آلاف الضحايا الأبرياء.

وبيرو، شأنها شأن العديد من بلدان أمريكا الجنوبية، معرضة بوجه خاص للكوارث الطبيعية. ومن ثم فإن بيرو قلقة بدرجة كبيرة إزاء عدد وكثافة الكوارث الطبيعية، والتي كما أثبت، يسببها، إلى حد كبير النشاط البشري. واليوم، وبعد حوالي ٢٠٠ سنة من الثورة الصناعية، عادت الطبيعة للانتقام من خلال التغير المناخي. وهذا واضح بصورة خاصة في الوتيرة والمدى المتزايدين لظاهرة النينيو، والانكماش الجليدي المستمر في الأنديز والألب والهملايا وفي العدد المتزايد للفيضانات وحالات الجفاف وحرائق الغابات.

وكما يشير الأمين العام، فقد ارتفع عدد الأشخاص المتأثرين بالكوارث الطبيعية، مثلما ارتفعت العواقب الاقتصادية لمثل هذه الكوارث. وبالفعل، توفي ٢٥ ٠٠٠ شخصا نتيجة للـ ٧٠٠ كارثة التي سجلت في سنة ٢٠٠١ وحدها، في حين بلغت الخسائر الاقتصادية المتصلة مباشرة بهذه الكوارث ٣٦ بليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، يعاني أكثر من ١٠٠ مليون نسمة من آثار الجفاف. وقد قدر أنه، إذا استمرت مثل هذه الاتجاهات، من الممكن بحلول سنة ٢٠٥٠ أن تفقد أرواح حوالي ١٠٠ ٠٠٠ شخص كل سنة نتيجة لما يسمى بالكوارث الطبيعية، بمتوسط تكلفة سنوية تبلغ ما يقارب ٣٠٠ بليون دولار. وهذا الرقم أكبر من ستة أضعاف المبلغ الكلي للمساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها البلدان النامية حاليا.

ونتيجة لذلك، يجب على الأمم المتحدة أن تعزز بصورة عاجلة من قدرتها على الاستجابة بسرعة وفعالية للكوارث الطبيعة، على سبيل المثال، من خلال فريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق الذي يقوم بأنشطة لتقييم الدمار والاحتياجات. كذلك يجب اتخاذ تدابير حاسمة لمواصلة تعزيز الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات للحد من الكوارث.

وينبغي للأمم المتحدة أن تكون خلاقة بصفة خاصة عندما تتعامل مع الكوارث الطبيعية. ويجب عليها كذلك أن تنشئ صيغة مع الشركات عبر الوطنية تستطيع من خلالها المشاركة بتوفير الموارد والأفرقة في حالة الكوارث الطبيعية واسعة النطاق. ولا شك لديّ في أن كثيرا من الشركات عبر الوطنية ستكون مستعدة للتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون

الإنسانية بشأن الكوارث الطبيعية. ومن ثم لماذا لا نحاول أن نضع صيغة تعاونية مع مثل هذه الشركات؟

لكن يمكن فعل ما هو أكثر. فبيرو على قناعة قوية بأنه ينبغي إيلاء اهتمام عاجل لأسباب معظم الكوارث الطبيعية، والتي لا تعزى للطبيعة ولا هي نتيجة للغضب الإلهي. وبدلا عن ذلك هي نتيجة لعولمة النمو الديمغرافي الحضري السريع ذي الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية غير المستدامة. فالدليل المعتمد على التجربة العملية يوضح لنا أن أنماط إنتاجنا واستهلاكنا الحضرية، القائمة على الوقود الأحفوري، قد شوهت الأنماط المناخية وكثفت ما يسمى بالكوارث الطبيعية. واليوم، ٥٥ في المائة مما يسمى بالكوارث الطبيعية هي مائية – جوية في طبيعتها – نتائج لسقوط الأمطار والفيضانات والانهيارات الأرضية والجفاف والتصحر والزوابع أو ظاهرة النينيو. ولا ينتج سوى ١٥ في المائة منها عن الزلازل الأرضية أو الانفجارات البركانية التي ينطبق عليها الوصف بأنها كوارث طبيعية حقيقية.

والدليل على ذلك هو أن الإعلان السياسي الأخير الذي اعتمد في المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة اعترف بأن الآثار العكسية للتغير المناخي واضحة. وأن عدد مثل هذه الكوارث الطبيعية وطابعها المدمِّر يتزايدان وأن البلدان النامية هي الأكثر عُرضة لها من الجميع. ولذلك السبب، تساند بيرو بحزم دخول بروتوكول كيوتو الفوري حيز النفاذ، وتدرك الحاجة لمواصلة العمل لتطوير آليات لتقليص إنتاج واستهلاك الغازات التي تسبب التغير المناخي.

وفي هذا السياق، يطور وفدي خلال هذه الدورة مشروع قرار في اللجنة الثانية يقر، للمرة الأولى، بالارتباط بين التغير المناخي والكوارث الطبيعية. ونتيجة لذلك ينبغي لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن التغير المناخي أن تنظر في مسألة الكوارث الطبيعية وقابلية البلدان النامية للتعرض لها على أمل تقليل أسباب التغير المناخي عن طريق السيطرة على انبعاثات الغازات الناتجة من احتراق الوقود الأحفوري.

وفي الختام، أود أن أسلِّط الضوء على مشروع القرار الرامي لتعزيز فاعلية وتنسيق المساعدة في البحث والإنقاذ الحضري والذي ظلت تركيا تتبناه والذي ستشارك بيرو في تقديمه. ويسلِّط هذا القرار الضوء على أهمية زيادة فعالية المساعدة الإنسانية ويحدد المبادئ الأساسية الواردة في المبادئ التوجيهية التي قدمتها المجموعة الاستشارية الدولية للبحث والإنقاذ، من قبيل تبسيط الجمارك والإجراءات الإدارية في البلدان المتأثرة وتعزيز التعاون على المستويات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. ويجب أن توفر كل التسهيلات الممكنة لمثل هذه المساعدة والتي لها أهمية حيوية للدول الأكثر عُرضة للكوارث الطبيعية.

السيد أبو الغيط (مصر): سيدي الرئيس، يتقدم وفد مصر بالشكر للأمين العام على تقاريره المعروضة على الجمعية العامة اليوم ويعرب عن تقديره لمساعد الأمين العام كنخو أوشيما على الدفعة الإيجابية التي يشهدها القطاع الإنساني من الأمانة العامة للأمم المتحدة منذ توليه لهذا المنصب.

أود بداية أن أتقدم بخالص العزاء إلى الأمين العام وإلى أسرة العاملين في المجال الإنساني وإلى حكومة المملكة المتحدة على مقتل أحد موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى المكلفين بإعادة تعمير مخيم جنين للاجئين برصاص القوات الإسرائيلية يوم الجمعة الماضي.

ويؤكد وفد مصر بهذه المناسبة موقفها المنادي بأهمية أن تكون هناك وقفة حازمة للتعامل مع ما يتعرض له مقدمو المساعدات الإنسانية في كل مكان من تهديدات ومن أعمال

عنف وأحيانا من احتجاز أو اغتيال، وهي جميعها ممارسات يدينها القانون الدولي ويعاقب مرتكبيها، بل إن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية قد أدرجها ضمن جرائم الحرب الواقعة في اختصاص المحكمة.

وتكرر مصر مطالبتها لكافة الأطراف في النزاعات المسلحة إلى احترام حقوق العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية وإلى ضمان أمنهم وسلامتهم، وتؤكد مصر على أن الانتهاكات التي يتعرضون إليها تشكّل أمرا خطيرا وخرقا للقانون الدولي.

ترى مصر أن تقديم المساعدات الإنسانية لمواجهة الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان هو نشاط نبيل لا غنى عنه، ويعتبر تدعيمه وزيادة فعاليته واجبا على المجتمع الدولي في مساعيه الحثيثة، من خلال منظمة الأمم المتحدة، للتعامل مع الكوارث الطبيعية ومع تداعيات الحروب، سواء كانت فيما بين الدول أو كانت حروبا داخلية، حيث أودت هذه الكوارث والحروب بحياة أعداد متزايدة من البشر، كما أدت إلى تدمير البنية الأساسية المادية والبشرية وأثّرت سلبا على جهود التنمية في هذه الدول، فضلا عن أنها تسببت في نزوح أعداد غير مسبوقة من اللاجئين والنازحين.

وتؤيد مصر، من حيث المبدأ، دعوة الأمين العام إلى نشر ''ثقافة الحماية''، وتطالب ببدء مشاورات دولية موسّعة لتحديد المقصود بهذا المفهوم الهام، ولتحديد كيفية وضعه موضع التنفيذ جنبا إلى جنب مع احترام ولايات الأجهزة الرئيسية المختلفة للأمم المتحدة. وإذا كانت الأمم المتحدة قد دعت، في أعوام أخرى، إلى نشر ''ثقافة السلام'' و ''ثقافة الوقاية''، فإنه يجدر بنا أن نضمن أن يؤدي تعدد هذه ''الثقافات'' والاتفاق على تعريفها وتكاملها وتنفيذها على أرض الواقع، إلى دعم جهود المجتمع الدولي لتحقيق مستقبل أفضل للبشرية بحيث لا يتم التوقف عند الدعوة إلى نشر هذه الثقافات بل يتم عمليا وضعها موضع التنفيذ بطريقة تكون قد حظيت بتوافق دولي.

تكرر مصر من فوق هذا المنبر نداءها إلى المجتمع الدولي لكي يتدخل بصورة حاسمة لمواجهة الكارثة الإنسانية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، والمتمثلة فيما يتعرض له من ممارسات خطيرة وغير مسبوقة من قِبل قوات الاحتلال الإسرائيلية، بما بات يستصرخ الضمير العالمي لكي يتدخل لتوفير الحماية لهذا الشعب الأعزل من جانب، ولإنقاذ عملية السلام في الشرق الأوسط من جانب آخر. لقد أدت هذه الممارسات إلى كارثة إنسانية في الأراضي الفلسطينية، وإلى انهيار كامل لدعائمها السياسية والاقتصادية والإنسانية والبيئية، وشهدنا محاولة لإذلال الشعب الفلسطيني الذي لم يطالب سوى بالتمتع بحقه الطبيعي في الاستقلال والحرية، وبتنفيذ قرارات المجتمع الدولي المتمثلة في قرارات مجلس الأمن، ومعايير الإسناد الواردة في مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام. وتؤكد مصر في هذا الإطار أن السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط، وهو السلام الذي يقوم على الحق المتساوي في الأمن، وعلى احترام قرارات الشرعية الدولية، هو الضمان الوحيد لمستقبل أفضل للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، ولوقف حمام الدم الذي يصيب المدنيين العزّل في الجانبين.

تقدِّر مصر الدور الإيجابي الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في تقديم المساعدات لنحو أربعة ملايين لاجئ فلسطيني. وتوجّه مصر الشكر للمنظمات والهيئات كافة التي تقدِّم الإغاثة الإنسانية إلى الشعب الفلسطيني. كما تطالب مصر الدول المانحة بأن تزيد من دعمها لهذه الجهود من خلال توفير التمويل والمساعدات المطلوبة بما يتغلب على فجوة التمويل القائمة حاليا، وبما يفي بالاحتياجات الإنسانية

لهذا الشعب، وبأن تتخذ موقفا حازما من أية ممارسات تعوق وصول هذه المساعدات إلى مستحقيها.

وتدعو مصر الأمانة العامة إلى أن تقوم بتضمين تقرير الأمين العام الذي سيعرض على الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في العام القادم، عرضا تحليليا لما قامت به الأمم المتحدة من جهود فيما يتعلق بالأوضاع الإنسانية في الأراضي المحتلة، ولما يكتنف تقديم المساعدات الإنسانية الدولية هناك من صعوبات، وأن تقترح الأمانة العامة في تقريرها، كيفية حل هذه الصعوبات بما يسمح للجمعية العامة وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ القرارات المناسبة في هذا الشأن. كما تطالب مصر مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية بأن يقوم بالتنسيق مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وبالتعاون معها لمتابعة الأوضاع الإنسانية للفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي، سواء اللاجئين أو غير اللاجئين، وذلك باعتبارهم جزءا لا يتجزأ من المدنيين المطلوب توفير المساعدات الإنسانية لهم.

السيد إيسكانيرو (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): إن المساعدة الإنسانية تعبير من أكثر سبل التعبير نبلا عن التضامن في وجه التحديات التي نواجهها في جميع أنحاء العالم، في الحالات الطبيعية كما في الحالات الطارئة التي تنشأ نتيجة استمرار الصراع وتفاقمه. وهي مهمة معقّدة تقتضي قواعد واضحة ومحددة بشكل جيد يسترشد بها المجتمع الدولي في استجابته. ونؤكد مجددا أهمية المبادئ التوجيهية المتعلقة بتوفير المساعدة الإنسانية التي أقرتها الجمعية العامة في القرار ١٨٢/٤٦. وتضطلع الدول بالمسؤولية الأولى فيما يتعلق بمباشرة المساعدة الإنسانية وتنظيمها وتنسيقها وتنفيذها على أراضيها.

وفي تقديم المساعدة يجب توخي الإنسانية والحياد وعدم الانحياز، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ولا يجب تقديمها إلا بموافقة الدولة المتلقية لها.

وإن تقرير الأمين العام عن التعاون الدولي فيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية في مجال الكوارث الطبيعية، من الإغاثة حتى التنمية، يثبت مرة أخرى تزايد حصول الكوارث الطبيعية والآثار المترتبة عليها. وتظهر الإحصاءات أن السنوات العشر الماضية من القرن العشرين، شهدت تزايدا حقيقيا في عدد العواصف، والزلازل وحالات الجفاف.

ولقد أسهم تغير المناخ، الراجع إلى الأنشطة البشرية، في زيادة الكوارث الطبيعية. ولقد ازداد تعرض مجتمعات في كثير من البلدان، ولا سيما البلدان النامية، لمخاطر الكوارث الطبيعية.

وينصب تركيز تقرير الأمين العام على ضرورة تنمية القدرات على الاستجابة للكوارث الطبيعية، ويوصي ببذل جهود مماثلة في مجال الحد من المخاطر. وقد تزايد الضعف إزاء الكوارث الطبيعية وفرض حدودا خطيرة على تحقيق أهداف الألفية، كالحد من الفقر وحماية البيئة.

والتنمية المستدامة هي أكثر التدابير فعالية في الإثناء على الصراعات وأفضلها دفاعا في مواجهة قوى الطبيعة، ذلك أنها تتيح للدول مزيدا من القدرة على الاستجابة، وعلى تنسيق الموارد واستخدامها في مواجهة الكوارث بفعالية.

ولذا فالمكسيك مقتنعة بضرورة أن تدعم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ الإنعاش عموما برؤية بعيدة المدى وفي إطار ثقافة حقيقية لاستدامة الوقاية في مجالي الكوارث وتعزيز التنمية.

وينبغي في أعقاب المرحلة الأولية من الإغاثة أن يقوم التعاون والدعم الدولي، بالقدر نفسه من الكثافة، لإعادة

التأهيل وللتعمير. ويجب النظر إلى مرحلة إعادة التأهيل على أنها فرصة لإعادة هيكلة وتحسين المنشآت المهدمة والخدمات المعطلة نتيجة للكوارث الطبيعية. ويجب أن تكون فرصة أيضا لوضع تدابير لتقليل الضعف بغية الحد من الخسائر المادية والخسائر في الأرواح في أي كوارث طبيعية مقبلة. كما يجب أن تسهم في وضع المجتمعات على مسار التنمية المستدامة.

ونعيد تأكيد اقتناعنا بالدور الأساسي للأمم المتحدة في زيادة تنسيق جهود المجتمع الدولي في تقديم المساعدة للبلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ الإنسانية، على أساس أولويات تحددها سلطات البلدان المتضررة ذاتها. ولذا فنحن نصر على أهمية تعزيز الاتصالات بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومعه الدول الأعضاء في المنظمة وسائر الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، ومع سائر المنظمات الإنسانية.

ونحن بحاجة إلى موارد كافية للاستجابة بفعالية لمتطلبات المساعدة الإنسانية الناتجة عن أي أزمة في دول متضررة. ويجب ألا تكون تلك المساعدات مشروطة باعتبارات أو مصالح سياسية تتنافى مع مبادئ المساعدة الإنسانية.

والمساعدة الإنسانية مسؤولية مشتركة والتزام جماعي. ويجب أن يسير توزيع المساعدة جنبا إلى جنب مع أحكام القانون الدولي وإطار العمل والسلوك الذي اتفقنا عليه ومع تعزيز التضامن بين الشعوب والأمم. فهذه هي اللبنات الأساسية في إسهام المكسيك في هذه القضية وستظل كذلك بدعم من الأمم المتحدة.

السيد ستايهلين (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): إن تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ لضحايا الصراعات المسلحة والأزمات والكوارث، جرت مناقشته في الجمعية العامة على مدى عشر سنوات. وبالمثل، فإنشاء شريحة إنسانية من الدورة الموضوعية السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أتاح لنا التحرك قدما نحو فهم مشترك لكل ما هو معرض للخطر وللتحديات الرئيسية التي نواجهها في سياق المساعدة في حالات الطوارئ.

وقد أوضحت خبرة العقد المنصرم بجلاء، ضرورة التأكيد المستمر لمبادئ العمل الإنساني، وأهمها خصائص الحيدة والنزاهة. وسويسرا مقتنعة بأن الحفاظ على مصداقية العمل الإنساني وكفاءته، لا بد من أن يجري بأسلوب مغاير للدينامية السياسية.

ثم إن سويسرا تشجع على أن يواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وأن يعزز جهوده لتوفير المعلومات لأجهزة الأمم المتحدة الرئيسية عن حالات الطوارئ، وأن يوفرها أيضا لجميع الدول الأعضاء ولا سيما المتضررة منها من هذه الحالات، وللبلدان المانحة كذلك.

وإذ نشير بمزيد من التحديد إلى مذكرة الأمين العام المتعلقة بالصندوق الدائر المركزي للطوارئ (الوثيقة A/57/613)، فإننا نؤيد التوصيات الواردة فيها. ويؤيد وفدي استخدام الصندوق في الاستجابة للكوارث الطبيعية. غير أننا نذكّر هنا بأن المسألة حين تتصل بالمخاطر الطبيعية أو التكنولوجية ينبغي أن تكون الأولوية في جهودنا لبرامج الوقاية الهادفة إلى استدامة تحسين حالة تأهب الأفراد وتأهب الفئات الضعيفة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي.

وفيما يتعلق بمسألة ''الصراعات المنسية'' فإننا ندعو المانحين إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لهذه الحالات. ثم إننا نطالب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بأن يستفيد في اجتماعاته القادمة من اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، التي تشكل محفلا فريدا للتشاور واتخاذ القرارات

من أجل الوكالات الإنسانية داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة. وترى سلطات بلدي أن تضطلع اللجنة الدائمة بدور أكثر استراتيجية في المستقبل.

وستواصل سويسرا إيلاء اهتمام خاص لتنسيق وثبات العمل الإنساني في منظومة الأمم المتحدة، وبالقدر نفسه بين النشطاء الآخرين في المجال الإنساني بصفة عامة. ثم إنه لمن دواعي سرورنا قرب اعتماد قرار في هذه الدورة للجمعية العامة، يتناول المساعدة الدولية التي توزع في حالات الطوارئ في سياق المبادرة الدولية البحوث والإنقاذ في الحضر، التي تأتي دليلا على أهمية هذه المسألة وموضوعيتها.

وقد استهل قبل أيام قلائل نداء الأمم الموحد من أجل الطوارئ لعام ٢٠٠٣، واتخذ مسارات مختلفة في أنحاء المعمورة. وتشرفت سويسرا بحضور وكيل الأمين العام في هذه المناسبة في بيرن وكذلك بمشاركة المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ضمن عدد من الشخصيات المرموقة.

وقد أتاح هذا لنا تقييم مدى الاحتياجات جغرافيا وقطاعيا. وكان العمل كبيرا لتحسين نوعية عمليات النداء الموحد المختلفة وخاصة في الميادين التي يزمع فيها تنفيذ برامج إنسانية على أساس الأولويات والاستراتيجيات المشتركة الأساسية، بالتشاور مع سلطات البلدان المعنية. وما أحرز من تقدم مشجع ولكن يبقى الكثير الذي يتعين عمله لكفالة الاستجابة المكيفة حسب احتياجات من مستهم الأزمات أو الصراعات أو الكوارث.

وفي تقرير الأمين العام (A/57/77)، أوليت أهمية لعملية الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية. وبصفة محددة، يجب أن يبذل كل الشركاء المعنيين جهودا تنسيقية مستمرة للربط بين عملية النداء الموحد، وعمليات التقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأطر التدخل الاستراتيجي للمؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك ورقة استراتيجية الحد من الفقر.

وتتفق سويسرا تماما مع الأمين العام في عزمه على تشجيع ثقافة الحماية التي تشمل تعزيز واحترام القانون الإنساني الدولي، مع مراعاة الاحتياجات المحددة للفئات الضعيفة، وضمان أمن موظفي الأنشطة الإنسانية، وحظر الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، ضمن جملة تدابير أخرى. وبالنسبة لاحترام القانون الإنساني الدولي، ينبغي التذكير هنا بأن تلك المسؤولية تقع، من ناحية، على عاتق الدول، وهي الضامنة الرئيسية للحماية، ومن ناحية أخرى، على عاتق الجماعات المسلحة، التي هي مُطالبة بالتقيد الصارم بالقواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي. وسويسرا، بوصفها دولة طرفا في اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية والدولة الوديعة لصكوكها، فهي ملتزمة بنشر واحترام القانون الإنساني الدولي التزاما قويا. وتسعى سويسرا جاهدة إلى تعزيز الوعي بهذا المجال القانوني واحترامه بين الأطراف الفاعلة المسلحة غير الحكومية. وفضلا عن ذلك، تدعو سويسرا جميع الدول التي لم تصدّق بعد على البروتوكولات الإضافية لأن تفعل ذلك.

وفيما يتعلق بالفئات الضعيفة، نلاحظ أنه خلال العقد الماضي دفع السكان المدنيون ولا يزالوا يدفعون أبهظ ثمن للصراعات. ونود هنا أن نعيد التأكيد على الأهمية القصوى لحياد المساعدة الإنسانية. علاوة على ذلك، يسبب تشريد السكان على نطاق واسع العديد من الآثار المزعزعة للاستقرار بالنسبة لهؤلاء الأشخاص وللشعوب المضيفة لهم. وفي هذا الصدد، نعتقد أن المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي توفر استجابات كافية لاحتياجات الأشخاص المتضررين، ونشجع الحكومات المعنية على تنفيذ هذه المبادئ التوجيهية.

وفيما يتعلق بموظفي الأنشطة الإنسانية، نود أن نشيد بالتزام وتفاني كل الرجال والنساء الذين يعملون في أوضاع غالبا ما تكون خطيرة وغير مستقرة. وفي حقيقة الأمر، ظروف عملهم مثيرة للقلق من نواح عديدة. فهم يتعرضون للتهديدات، وتُرتكب ضدهم حتى الاعتداءات المباشرة، وهو ما يجعل وجود هذه المنظمات بين الضحايا أمرا مستحيلا في كثير من الأحيان. وفي هذا الصدد، نؤكد على الأهمية القصوى لإمكانية الوصول السريع لموظفي الأنشطة الإنسانية إلى الفئات الضعيفة من السكان، وبدون عقبات. أما وقد قلت هذا، نود أيضا أن نذكّر أولئك الموظفين – سواء كانوا محليين أو أجانب – بأن سلوكهم تجاه المستفيدين من المساعدات الإنسانية يجب أن يكون غير معيب.

وختاما، إن لتأثير المصالح الاقتصادية على العديد من الصراعات أو حالات الأزمات أهمية مماثلة من وجهة نظرنا. فتجريم الاقتصاد من خلال استغلال الموارد الطبيعية أو الاتجار بالمخدرات أو بالأسلحة أو، ما هو أسوأ، بالكائنات البشرية، ما زال يغذي العديد من الصراعات بكل أنحاء العالم. وتستحق تلك الحقيقة أن تؤخذ بعين الاعتبار، عند تحليل أسباب هذه الصراعات وفي البحث عن الحلول لها على حد سواء.

ونود أن نضيف ملحوظة أكثر إيجابية من خلال الإشارة إلى الفكرة الرئيسية التي اختيرت لإطلاق عملية النداءات الموحدة للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٣: (أمل للمستقبل). إن مسؤوليتنا تجاه الأجيال الحالية والقادمة تُختزل في هاتين العبارتين. المهمة هائلة، ولكن من واجبنا تجاه أنفسنا أن نحقق رسالة الأمل هذه، وهي رسالة منبثقة من المبادئ الإنسانية ومن عالمية المساعدات الطارئة للأمم المتحدة.

السيد الشامسي (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، يسعدني باسم دولة الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم لكم بالشكر والتقدير على جهودكم في إدارة مداولات هذه الجلسة، كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لمعالي الأمين العام على تقريره القيّم لما فيه من معلومات شاملة حول هذا البند.

تشير التقارير الدولية، إلى أن عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدات الإنسانية والغوثية في العالم يزيد عن مائتين وأربعين مليون شخص من ضحايا الكوارث الطبيعية والصراعات المسلحة والاحتلال الأجنبي، تتركز الأغلبية منهم في البلدان النامية والفقيرة. ومما يدعو للقلق أن الحاجة للمعونات الإنسانية ستزداد في السنوات القادمة، نتيجة لاستمرار التغيرات المناخية الطبيعية والصراعات المسلحة والحروب.

انتهجت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ إنشائها، بتوجيهات من صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة ”حفظه الله“، سياسة ترتكز على مبدأ تقديم المساعدات الغوثية، الطارئة والتنموية طويلة الأمد، للبلدان النامية في جميع أنحاء العالم، من خلال شراكات إقليمية، ومجموعة من الأجهزة الوطنية المتخصصة. وفي هذا السياق، يسرني أن أذكر بعض الأمثلة على المساعدات الإنسانية والغوثية التي قدمتها دولتي لعدد من الدول الصديقة، والشعوب الشقيقة المتضررة من الكوارث الطبيعية والصراعات والحروب.

كرست جمعية الهلال الأحمر لدولة الإمارات العربية المتحدة حوالي خمسة وثلاثين مليون دولار أمريكي خلال العامين الماضيين للمساعدات وعمليات الغوث الإنسانية في العديد من البلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية والحروب، بالذات في فلسطين، وأفغانستان، وباكستان، وكوسوفو،

ومقدونيا، ولبنان، والهند، والجزائر، والسودان، والصومال، والجمهورية التشيكية، مما جعلها في المرتبة الأولى بين الجمعيات الخيرية العربية، وواحدة من أفضل سبع جمعيات خيرية في العالم.

وقدمت حكومة الإمارات، من خلال صندوق أبو ظبي للتنمية، هبات مالية وقروضا ميسرة لخمس وخمسين دولة من الدول النامية الفقيرة لبناء مشاريع تنموية طويلة الأمد، كالسدود ومحطات الطاقة الكهربائية، وتوسيع الموانئ، ودور الأيتام والطرقات، والمدارس والجامعات، والمشاريع السكنية. هذا بالإضافة إلى التبرعات المالية لدعم وتعزيز منظمات ووكالات الأمم المتحدة الفاعلة في مجالات المساعدات الإنسانية.

وتحتل مؤسسة زايد للأعمال الإنسانية الخيرية، حسب تقييم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المركز الخامس، عالميا، بين الأجهزة الدولية المعنية بإغاثة وعون اللاجئين، نظرا لمبادراتها وأنشطتها الفاعلة في تنفيذ المشاريع الإنسانية على مختلف الأصعدة المحلية والدولية، بما فيها المساعدات الغوثية في المناطق المنكوبة، وتمويل المشاريع الإنسانية الخيرية في العديد من البلدان الآسيوية والأفريقية والأوروبية.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تشعر ببالغ القلق إزاء معاناة الشعب الفلسطيني، الذي فقد ممتلكاته ومصادر عيشه، وبات يعاني من التشرد والفقر المدقع والأمراض الخطيرة، نتيجة للاعتداءات والجرائم الإسرائيلية المستمرة ضده، والتي دمرت اقتصاد بلاده تدميرا كاملا. لذا حرصت دولة الإمارات على تقديم المساعدات الإنسانية الخاصة، العاجلة والتنموية طويلة المدى، للفلسطينيين طوال سنين نكبتهم وحتى الوقت الراهن، بهدف تخفيف معاناتهم ومساعدتهم على الصمود في وجه العدوان الإسرائيلي الغادر.

وقد تمثلت هذه المساعدات في المبادرات الإنسانية الحكومية والفردية، ومنها، على سبيل المثال، تبرعت جمعية الهلال الأحمر لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال العام والنصف الماضي باثنين وخمسين مليون دولار أمريكي لمساعدة الشعب الفلسطيني في محنته الإنسانية والاقتصادية، لإعادة بناء مخيم جنين الذي دمرته قوات الاحتلال الإسرائيلي، وإصلاح المسجد الأقصى وكنيسة المهد، وبناء وإعمار المدارس والمستشفيات والمساجد والكنائس، في مدن متعددة من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

قدمت حكومة دولة الإمارات هبة مالية قدرها ٥٠ مليون دولار لتنفيذ مشروع مدينة زايد السكنية في غزة، إضافة إلى بناء مستشفى زايد في رام الله، لرفع معاناة الشعب الفلسطيني وتوفير الوظائف لآلاف العاملين الذين فقدوا مصادر دخولهم نتيجة للدمار والقمع الذي تمارسه قوات الاحتلال ضد جميع سكان المدن والقرى الفلسطينية. إضافة إلى ذلك، تبرعت دولتي بمبلغ نصف مليون دولار للأونروا لمساعدتها على الوفاء بمسؤولياتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين.

تبرعت قرينة صاحب السمو رئيس الدولة سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام، الرئيسة الفخرية لجمعية الهلال الأحمر، بمبادرة فردية من سموها، بمليوني دولار لبناء مركز للتأهيل المهني ومؤسسة خيرية للأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعلى أثره تم تقليد سموها الشعار الذهبي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين تقديرا لأعمالها وتبرعاتها السخية لإغاثة اللاجئين، وبالذات مبادرتها في إنشاء صندوق المرأة اللاجئة.

وفي هذا الصدد، تعرب دولة الإمارات العربية المتحدة عن تنديدها بالممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبالذات العرقلة المتعمدة لوصول موظفي

الأمم المتحدة والمساعدات الإنسانية إلى الشعب الفلسطيني، وبناء عليه، تطالب بتدخل المجتمع الدولي لحماية الشعب الفلسطيني من الاعتداءات والمجازر التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضدهم، وإلزام إسرائيل بالوقف الفوري لجرائمها واعتداءاتها، وإنهاء سياسات الإغلاق والحصار على المدن الفلسطينية، والسماح لمنظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية، بإيصال المعونات الضرورية للمنكوبين من أبناء الشعب الفلسطيني، تمشيا مع القوانين والمعاهدات الدولية، وبالذات اتفاقية جنيف الرابعة. كما تحث الدول المانحة والمنظمات المالية الدولية الفاعلة، على تعزيز حجم ونوعية المساعدات الإنسانية الموجهة إلى الشعب الفلسطيني، لإنقاذه من هذه الكارثة الإنسانية، التي يستنكرها الضمير الإنساني، وترفضها القوانين الإنسانية الدولية.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ تشيد بجهود الأمم المتحدة في مجال المساعدات الإنسانية والغوثية، للبلدان والشعوب المتضررة من الكوارث الطبيعية، وتداعيات الصراعات المسلحة والحروب، تؤكد في الوقت ذاته على أهمية الشراكة العالمية لتعزيز وتنسيق هذه المساعدات ضمن إطار استراتيجية تنموية راهنة وطويلة المدى، تستند إلى المبادئ التالية:

أولا، مساعدة الدول النامية والفقيرة، والدول الخارجة من الصراعات، على إنشاء نظم تساعدها على مواجهة الكوارث بصورة أفضل، من خلال خطط تهدف إلى بناء قدرات وطنية محلية، قادرة على الاستجابة بفعالية في أوقات الكوارث.

ثانيا، تقديم المعونات المالية والإنمائية غير المشروطة للدول النامية والفقيرة، وتسهيل دخول التكنولوجيا الحديثة إليها، لمواجهة الكوارث بأقل قدر من الخسائر.

ثالثا، تعزيز القانون الإنساني الدولي، واتفاقيات حقوق الإنسان، للقضاء على أسباب الصراعات المسلحة والحروب، مثل الاحتلال الأجنبي، والتمييز العنصري وانتهاكات حقوق الإنسان المتكررة، التي تؤدي إلى العنف وتعثر التنمية.

السيد غوبيناثان (الهند) (تكلم بالانكليزية): نشكر الأمين العام على تقاريره التي قدمها في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وقد وجدنا هذه التقارير مفيدة.

نلاحظ من التقارير أن الاتجاه المقلق في حدوث وتأثير الكوارث الطبيعية نحو الزيادة لا يزال مستمرا دون انقطاع. إلا أن الموارد المتاحة تتناقص مقارنة بالمستوى اللازم. كما أن نسبة المساعدة الإنسانية الموجهة من خلال عملية النداءات الموحدة تناقصت هي الأخرى بمرور السنين. وفي دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لهذا العام، لاحظ المجلس بقلق أنه في حين أن عملية النداءات الموحدة لا تزال أهم آلية لتعبئة الموارد الإنسانية، فإنها عانت باطراد من جوانب نقص. وشجع المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على مواصلة إجراء دراسة متعمقة لأسباب هذا الاتجاه المقلق وتأثيراته. وستكون هذه الدراسة مهمة، ونأمل أن تمكننا من دراسة بنّاءة لهذه المسألة، التي تثير قلقا مشتركا.

وقد أشار الأمين العام في تقريره – ونحن نرى أنه كان مصيبا – إلى أن ضعف المجتمعات أمام الكوارث الطبيعية يشكل تهديدا خطيرا للتنمية المستدامة. والعلاقة الواضحة التي يبينها التقرير بين الفقر والتعرض للكوارث الطبيعية علاقة صحيحة تماما أيضا. ولذلك بيّن وفدي أن المساعدة الإنمائية تقلل، على المدى البعيد، من الحاجة إلى المساعدة الإنسانية الطارئة. وأبرز أهمية التمييز بين الأخطار الطبيعية والكوارث الطبيعية. فالجفاف خطر طبيعي، ولذلك

فلا سبيل لتجنبه. بيد أنه لا يتعين أن يؤدي حتما إلى كارثة. ويمكن تحاشي حصول مجاعة من خلال تقديم مساعدة إنمائية طويلة الأجل، مما يجعل النظام الاجتماعي الاقتصادي قادرا على مقاومة تأثير الكوارث الطبيعية. وسيكون هذا ثقافة وقائية حقيقة.

إننا نلاحظ الاهتمام الذي يبدو أنه موجود لمعالجة الفجوة بين الإغاثة والتنمية. ونحن متفقون مع التأكيد في تقرير الأمين العام على أنه

> ''دون إحداث زيادة كبيرة في التمويل الإنساني، سيستدعي الأمر تمويل الأنشطة الانتقالية من ميزانيات التنمية التقليدية. ويحث المانحون على إيجاد طرق أفضل للاستفادة من هذه الموارد، ربما بتوجيهها عن طريق عملية النداءات الموحدة''. (A/57/77، الفقرة ٦٩)

وقد اشتمل تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية على استنتاج مماثل.

ونلاحظ في تقرير الأمين العام أن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر يقوم بدور رائد في وضع قانون دولي لعمليات التصدي للكوارث. وجاء في التقرير أن هذا القانون

> ''سيكون بمثابة إطار قانوني يستند إلى القوانين الوضعية والاتفاقات الدولية الموجودة، وسيشمل حالات الكوارث الطبيعية والتكنولوجية وينص على الحق في العيش بأمان من الكوارث الطبيعية والتكنولوجية''. (المرجع نفسه، الفقرة ٢٣)

إن فكرة الحق في العيش بأمان من الكوارث الطبيعية والتكنولوجية بحاجة إلى مزيد من الدراسة والاستكشاف، لا سيما فيما يتعلق بإمكانية تطبيقها والتزاماتها. ونحن نرى أن هذه العملية يمكن أن تستفيد من الإشراف الحكومي الدولي، لا سيما بالنسبة لمبادئها ونطاقها وأهدافها. ونتطلع إلى فرصة لتوفير هذا الإشراف من خلال آلية حكومية دولية مناسبة في الأمم المتحدة.

وفي هذا التقرير، يشير الأمين العام إلى ''ثقافة الحماية''. وفي بياننا في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تشاطرنا مع الدول الأعضاء الأخرى فهمنا لهذا المصطلح. وسنقتصر اليوم على الإشارة إلى أن هذا المفهوم، الذي يطلق عليه أيضا ''المسؤولية عن توفير الحماية'' أو ''التدخل لأسباب إنسانية''، لم يلق قبولا بين الغالبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة. وقد اعترف الأمين العام نفسه بذلك في تقريره إلى الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة عن أعمال المنظمة. ونحن نفهم أن هذا المفهوم لم يحظ بعد بالقبول بين أعضاء الأمم المتحدة. وقد استرشد تصورنا في هذا الصدد بالمناقشات التي دارت في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي الجمعية العامة. ونحن نرى أن الاستمرار في مناقشة هذا الموضوع لن يجدي فتيلا وسيوجه الاهتمام بعيدا عن قضايا تثير قلقا حقيقيا لدى معظم الدول الأعضاء.

وفي هذا التقرير، يشير الأمين العام إلى المبادئ التوجيهية عن التشريد داخليا بوصفها مبادئ قانونية. ويجب أن نشير مرة أخرى إلى أن هذه المبادئ لم تناقش في عملية حكومية دولية، ولكن وضعها فريق خبراء فني ومنظمات غير حكومية. وبهذه العملية لا تؤهلها لأن يشار إليها على أنها مبادئ قانونية. ونسجل في هذا الصدد أن الأمين العام، وعن صواب، يشير في تقريره (A/57/77) إلى الوحدة المعنية بالمشردين داخليا على أنها كيان غير تنفيذي. وهذه الصفة لا بد من تكرار التأكيد عليها، وإلا فستكون الأمانة العامة قد تجاوزت نطاق ولايتها.

ويشير التقرير إلى الحاجة إلى ضمان معالجة الأبعاد الإنسانية والسياسية والإنمائية وحقوق الإنسان في أية حالة من حالات الطوارئ، بطريقة متسقة ومتماسكة. ومن المهم في هذا الصدد أن نشير أيضا إلى ضرورة الحفاظ على التمييز بين هذه الجوانب المختلفة من عمل الأمم المتحدة. فهذه مسألة حاسمة إذا أردنا الإبقاء على الثقة التي تتمتع بها منظومة الأمم المتحدة في ميدان المساعدة الإنسانية.

وفي الختام، نود أن نشير إلى المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمساعدة الإنسانية، والتي حددت بوضوح في الفرع الأول من مرفق القرار ١٨٢/٤٦. والمقصود به هنا، مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة، مع الاحترام الكامل لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية. وهي المبادئ التي تؤكد أيضا على أنه ينبغي توفير المساعدة الإنسانية بموافقة البلد المتضرر، وعلى أساس نداء يوجهه ذلك البلد. وهذه المبادئ بقيت وجيهة وصمدت مع مرور الزمن، والاستمرار في تطبيقها سيسهم في نجاح المساعدة الإنسانية في التخفيف من الآلام والمعاناة.

السيد نيكولايف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن الاتحاد الروسي يقيِّم بعين إيجابية الجهود المبذولة لتعزيز وتحسين آليات وأدوات التنسيق التي تستخدمها الأمم المتحدة وشركاؤها الإنسانيون في تقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية، وبخاصة في الانتقال من المساعدة في حالات الطوارئ إلى مرحلة الإنعاش والتعمير والتنمية، وكذلك في حالات الطوارئ المعقدة. وتعلق روسيا أهمية كبرى على التعاون الدولي في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، وأساسا، تحت رعاية الأمم المتحدة. ونلاحظ مع الارتياح التقدم المحرز في ذلك المجال. ونقدر دور مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وننوه بمشاركته النشطة والكفؤة في معالجة مجموعة عريضة من المشاكل المعقدة المتصلة بتنفيذ العمليات الإنسانية، وتلك المتصلة بالتأهب والإنذار المبكر، فيما يتعلق بالأزمات الإنسانية.

إن التقدم المحرز في سبيل بلوغ الأهداف ذات الأولوية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في مجال صياغة السياسات، وضمان التنسيق الفعال للعمليات الإنسانية، وتطبيق المبادئ الإنسانية في الحياة الدولية، واضح وغني عن البيان. وتلك الأنشطة يجري الاضطلاع بها وفقا للمبادئ الأساسية للمساعدة الإنسانية: أي الحياد والإنسانية والنزاهة، وغياب أية مشروطية سياسية، واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وتقديم المساعدة بموافقة البلد المتضرر، ووفقا للقانون الدولي والتشريعات الوطنية. واحترام الدول الأعضاء كافة لتلك المبادئ وتقيدها الصارم بها هما الشرطان الأساسيان لتطوير وتعزيز التعاون الدولي في الميدان الإنساني.

واستخدام آخر ما وصلت إليه مختلف التكنولوجيات يكتسب أهمية متزايدة في دعم الجهود الإنسانية التي يبذلها المجتمع الدولي لمنع أو تخفيف نتائج الكوارث. ونعتقد أن الأنشطة الميدانية يمكن الارتقاء بمستواها أولا، بتعزيز نظم الإنذار المبكر الوطنية، والنهوض بالتعاون الدولي، واستخدام تكنولوجيات متقدمة في مجال البحث والإنقاذ، وغير ذلك من التكنولوجيات الخاصة، وضمان التبادل الفعال للخبرات والمعلومات والمدربين وما إلى ذلك.

ونحن نؤيد إنشاء شبكة عالمية للإنذار بحالات الطوارئ، يكون الغرض منها تحسين تنسيق خدمات البحث والإنقاذ على المستوى الوطني، بغية تحديد الأدوار المتخصصة للوطنيين المشاركين في عمليات الإنقاذ الدولية. وتقرير الأمين العام (A/57/77) يقترح تدابير متوازنة لتعزيز آليات التخطيط العاجل في حالات الطوارئ على الصعيد الإقليمي، وتحسين القدرة الوطنية على الإدارة في الاستجابة للكوارث

الطبيعية، وتعزيز حضور مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في المناطق المعرضة للكوارث الطبيعية. وهذه الاقتراحات تتسق مع النهج الروسية لتعزيز القدرة الدولية على الاستجابة لحالات الطوارئ الوطنية والإقليمية والدولية.

ونلاحظ مع الارتياح الجهود الرامية إلى رفع كفاءة العمليات الدولية للبحث والإنقاذ في المناطق الحضرية، وأنشطة الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ. ونؤيد وضع مبادئ توجيهية لعمليات البحث والإنقاذ التي تتم على نطاق دولي في المناطق الحضرية، ونحن على استعداد لتأييد مشروع القرار المتعلق بهذا الموضوع.

وتعد عمليات النداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات الآليات الرئيسية لتنسيق المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، فهي تمكننا من صياغة خطط استراتيجية عاجلة للعمليات الطارئة. ونلاحظ التحسن الملموس في تنظيم شكل النداءات الموحدة وجوانبها الإجرائية. وفي رأينا أن الإطلاق المتزامن للنداءات الموحدة لعام ٢٠٠١ ثبتت فعاليته. واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات يخصها دور مهم في وضع توصيات مفيدة ترمي إلى تحسين استجابة الأمم المتحدة للحالات الإنسانية. والمعلومات المتعلقة بمضمون وأساليب عمل تلك الهيئة ينبغي أن تكون شفافة بالنسبة لجميع الدول الأعضاء، كما ينبغي استكمالها بصفة منتظمة.

وبالإضافة إلى تعزيز قنوات المساعدة الإنسانية المتعددة الأطراف، من الأساسي اتخاذ تدابير لتحسين تنسيق أنشطة المانحين الثنائيين داخل إطار النداءات. ونود أن نؤكد بصفة خاصة على اهتمام الجهات الفاعلة الروسية بأن تتعاون على نحو أكثر نشاطا مع الوكالات والهيئات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة، وكذلك مع المانحين الآخرين.

وعلى الرغم من الطابع الشديد التعقد والحساسية للمشكلة المتعلقة بالمشردين داخليا، فقد نجحت الأمم المتحدة في تجميع كم كبير من الخبرة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية للمشردين داخليا. ونؤيد الممارسة الدولية المتبعة بتقديم المساعدة للمشردين داخليا عن طريق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والوكالات الإنسانية الأخرى، كما وردت بالتفصيل في تقرير الأمين العام. وفي هذا الصدد، نشدد على أن وجود اتفاق بين الدول بشأن مواطنة المشردين داخليا، والتصديق عليه من قِبل هيئات الأمم المتحدة المختصة بتوفير المساعدة والحماية للمشردين داخليا، يمثلان شرطين مسبقين حيويين للقيام بالعمليات الإنسانية.

وتعتقد روسيا أن المسؤولية الأساسية عن توفير الحماية والمساعدة الإنسانية للمشردين داخليا تقع على عاتق الحكومات الوطنية. ذلك أن الحماية القانونية لأولئك الأشخاص ينبغي أن تستند، في المقام الأول، إلى التشريعات الوطنية وإلى الصكوك الدولية القائمة لحقوق الإنسان. وينبغي أن تكون الجهود الدولية مكملة للتدابير التي تتخذ على الصعيد الوطني، وأن تسهم في تعزيز قدرات الدول في هذا السياق. ومن المهم في الوقت ذاته توفر سبل يعوّل عليها للوصول إلى المجموعات السكانية الضعيفة، بغرض تزويدها بالمساعدة الإنسانية والحماية.

ونثني على الجهود المبذولة لتقديم المساعدة الإنسانية لسكان أفغانستان. ونعتبر هذه المساعدة من أهم المساعي الإنسانية التي يتولاها المجتمع الدولي. ومع تزايد حجم المساعدة المقدمة لأفغانستان، بات من المهم أن نكفل لها أقصى درجة من الفعالية، بما في ذلك من خلال تعزيز تنسيق الجهود الدولية. وفي سياق هذه الجهود الدولية الرامية إلى تقديم المساعدة إلى أفغانستان، نرى أن هناك أهمية قصوى لتعزيز الدور التنسيقي الجوهري الذي تضطلع به الأمم

المتحدة في تعبئة المساعدة الإنسانية الدولية وتوصيلها وفي ضمان إدماجها في تعمير أفغانستان وتنميتها.

ويدرك الأعضاء أن روسيا تشارك بفعالية في تحضير وتنفيذ المشاريع التي يضطلع بها التحالف الإنساني الدولي لدعم أفغانستان. ونقدم بنجاح وسائل نقل الشحنات للأغراض الإنسانية ونضمن أمن العاملين في المجال الإنساني في مناطق الحدود. وتتعاون وزارة الطوارئ في الاتحاد الروسي تعاونا وثيقا مع الوكالات الإنسانية، خاصة برنامج الأغذية العالمي، في توصيل المساعدات الغذائية إلى أفغانستان. ويقدم الشركاء الروس خدماتهم في تنفيذ عدد من المشاريع في قطاعات الهيكل الأساسي للنقل والرعاية الصحية والتعليم في أفغانستان.

السيد فالديفيسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): يسر وفد كولومبيا أن يشارك في النقاش السنوي حول المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة وسبل تعزيز تنسيقها لمنفعة ملايين البشر في جميع أنحاء العالم.

وفي هذا العام، ونحن نحتفل بالذكرى العاشرة لاتخاذ القرار ١٨٢/٤٦. وهو نقطة مرجعية للتعاون الدولي، يود وفد بلادي أن يؤكد أهمية الدور الذي تضطلع به الجمعية العامة. فالجمعية هي الجهاز الوحيد الذي تجتمع فيه كل الدول المهتمة بهذا البند على قدم المساواة بوصفها دولا منتفعة ومانحة في نفس الوقت، مع المنظمات الإنسانية الدولية. والجمعية هي، بل ينبغي أن تظل المحفل الرئيسي للنقاش حول المسائل الإنسانية دون مساس بالدور التنسيق الهام الذي يضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وتشكل أعداد الـ ١٧٠ مليون نسمة الذين تضررت حياتهم من جراء الكوارث الطبيعية عام ٢٠٠١، بالإضافة إلى ٢٥ مليون نسمة من المشردين داخليا و ١٢ مليون نسمة من اللاجئين الذين تطلبوا الاهتمام في تلك السنة، واقعا فاجعا لا بد لأعضاء هذه المنظمة أن يواجهوه بروح خالصة من التضامن والإيثار. وهذا أمر هام بشكل خاص لأن الأغلبية الساحق من هؤلاء البشر تعيش في بلدان نامية، أقرب إلى الفقر وإلى تهديدات الكوارث الطبيعية والصراعات التي يثيرها بني البشر.

ومن المعترف به عالميا أن مسؤولية الوفاء بالمساعدات الأساسية والحماية التي يحتاج إليها هؤلاء الأشخاص تقع على عاتق البلد المتضرر من أي طارئ إنساني يجب أن يجري تفاديه عن طريق التشريع الداخلي في ذلك البلد والالتزامات القانونية الدولية التي يقطعها. وبالتالي، فإن تحسين الاستجابة الإنسانية في المستقبل سيعتمد إلى حد كبير على القدرات المحلية والوطنية الكافية للتصدي للكوارث والطوارئ المعقدة.

شغل نائب الرئيس، السيد كبوتسرا (توغو)، مقعد الرئاسة.

ولهذا، فإن دور المجتمع الدولي تكميلي بطبيعته ومصمم لدعم أنشطة السلطات الوطنية. ولهذا، يود وفد بلدي أن يعلق على بعض المجالات التي تنشط فيها الأمم المتحدة وتتمكن من الإسهام في تعزيز القدرات الوطنية والمحلية فيها.

وأود أن أشير أولا إلى الدور التنسيقي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ونحن ندرك، بل ونقدر الدور الذي يضطلع به مكتب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تقييم جسامة حالات الطوارئ وتنسيق الاستجابة الدولية وتنفيذ عملية النداءات الموحدة. ولا بد أن نؤكد بصفة خاصة الدور الهام الذي يضطلع به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية كمحفل للحوار بين المجتمع الدولي والحكومات. وفي هذا الصدد، يصر وفد

بلدي على فائدة تزويد الدول الأعضاء في المنظمة دوريا بأحدث المعلومات عن اجتماعات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، التي يعقد كثير منها في جنيف والتي قد يشارك فيها ممثلون عن منظمات غير حكومية.

وثانيا، يجب توسيع نطاق المجال الإنساني. فلتوسيع نطاق تركيز العمليات الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة أهمية كبرى بالنسبة لجميع أعضاء المنظمة. ومنذ اتخاذ القرار ١٨٢/٤٦، ونتيجة لزيادة حالات الطوارئ المعقدة في التسعينات، شهدنا توسيعا في نطاق المجال الإنساني إلى بعدين هامين وإن كانا مثيرين للخلاف.

ويتعلق البعد الأول بالمساعدات الأساسية التي يتعين توفيرها للوفاء باحتياجات الأفراد ولحماية وضمان احترام حقوق الإنسانية الأساسية. ويجري الاعتراف في هذا النهج بأن هناك حقوقا للضحايا. إلا أنه يخاطر بإضفاء الطابع السياسي على المساعدة الإنسانية وتوجيهها وفقا لأفضليات المانحين. ويجب أن نأخذ في الاعتبار أن لكل من المساعدة الإنسانية والحماية الإنسانية. مسارا منفصلا للتفاعل والحوار بين البلدان والمجتمع الدولي. ولهذا، يجب أن نحترم ونصون اختصاصات الهيئات التي يوكل إليها تقديم المساعدة الإنسانية وتعزيز حقوق الإنسان.

ويتعلق البعد الثاني لتوسيع نطاق المجال الإنساني بالحوار مع الأطراف في الصراع، خاصة الجماعات المسلحة، بغية تيسير وصول العاملين في مجال المساعدة الإنسانية إلى السكان المستضعفين. وهذا النهج يشجع على احترام المعايير العالمية للقانون الإنساني الدولي وعلى توفير الرعاية للمجموعات القاصرة عن حماية نفسها إلى أقصى حد في المجتمع في مناطق الصراعات النائية. ولهذا، نعرب عن اهتمامنا بالجهود التي تبذلها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لوضع مشروع مدونة سلوك للحوار بين المؤسسات الإنسانية والجماعات المسلحة حول تحسين إمكانية الوصول.

ويتصل تعليقي الثالث بالاهتمام بالمشردين داخليا. فمن المؤكد أن الاهتمام بالمشردين داخليا مجال آخر قد امتد إليه الجانب الإنساني في عمليات الأمم المتحدة، بموافقة وتعاون البلد المتلقي للمساعدة. ولهذا، أود أن أسلط الضوء على الوحدة الجديدة المعنية بالمشردين داخليا، التي أنشئت هذا العام في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومهمتها توجيه وتحسين استجابة مختلف الوكالات لأزمات المشردين داخليا في جميع أنحاء العالم. ونرى أن المبادئ التوجيهية المعنية بالمشردين داخليا تشكل إطارا مفيدا في إجراء حوار مع البلدان المتضررة من هذا الطارئ، بما فيها بلدي.

وفي كولومبيا، يعود تشريد الأفراد على نطاق واسع إلى أنشطة الجماعات المسلحة في محاولاتها لإرهاب مجتمع منظم وحكومة منتخبة ديمقراطيا. وتتجاهل هذه الجماعات المسلحة في مواجهاتها مع المجتمع المعايير الأساسية للقانون الإنساني الدولي وتلجأ إلى نهب المدنيين وابتزازهم وخطفهم وإذلالهم. وتستجيب دولة كولومبيا بسياسة تتسم بالانفتاح والشفافية، وفقا لالتزاماتها الدولية، بغية حماية المواطنين المتضررين وضمان ممارسة الديمقراطية. وتشمل هذه السياسة مشاركة السكان المشردين أنفسهم في البحث عن حلول لحالتهم، وهي تعتمد على الدعم من مختلف المنظمات الدولية، خاصة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتشمل هذه السياسة العمل في خمسة مجالات هي: منع التشرد، والرعاية الإنسانية والإنعاش الاقتصادي – الاجتماعي، وحماية الأفراد، وتعزيز المؤسسات.

ويسلم بلدي بحق الأفراد في حالات النزوح القسري في أي مكان في عالم في أن يعودوا طوعا، وفي ظروف من الأمان والكرامة، إلى أماكن إقامتهم السابقة، أو أن يعاد نقلهم طوعا، عوضا عن ذلك، إلى مكان آخر في بلدهم. ولا بد للمجتمع الدولي أن يدعم هذا الحق في إطار برنامج يمثل الانتقال من المساعدة الإنسانية إلى التنمية الاجتماعية – الاقتصادية.

وفي ظل الظروف الراهنة، يجب أن يواصل أعضاء الأمم المتحدة دعم المنظمة للاضطلاع بالإدارة الفعالة والمنسقة لتقديم المساعدة الإنسانية الطارئة. إن تغير المناخ العالمي يسبب ظروفا لا يمكن التنبؤ بها ويؤدي إلى زيادة خطر الكوارث الطبيعية، وتغير أنماط التهطال والإنتاج الغذائي، كما أنه سبب معاناة هائلة لملايين السكان في القرن الأفريقي وفي الجزء الجنوبي من القارة.

وفضلا عن ذلك، لا يزال العديد من الصراعات المسلحة التي تفجرت في العقد الأخير محتدما. ولئن كانت قد ظهرت أشكال جديدة من العنف، مثل الإرهاب الدولي، الذي يستهدف المواطنين العزل ويحد من ممارسة الحريات المدنية، فإن صراعات معينة تتجه فيما يبدو نحو الحل النهائي، مثل أنغولا وأفغانستان وسيراليون. وتكمن التحديات الإنسانية الجسيمة المترتبة على ذلك في جوانب عديدة، نذكر منها إعادة توطين الملايين من اللاجئين، وتقديم المساعدة للملايين من النازحين الذين بدأوا يتحركون من المناطق النائية ويعودون إلى ديارهم، وتجريد الأطفال المجندين من السلاح.

ختاما، أود أن أدعو الممثلين إلى النظر في التقرير الوشيك للأمين العام عن حماية المدنيين في الصراع المسلح، الذي يعتزم تقديمه إلى مجلس الأمن هذا الأسبوع والذي سيكون موضوعا لنقاش مفتوح لكل الأعضاء في ظل رئاسة كولومبيا خلال شهر كانون الأول/ديسمبر.

أود أيضا أن أعرب عن الثناء والتقدير والإعجاب بالمنظمات الإنسانية وموظفيها – وإن كان سجل بعضهم لا يخلو من الشوائب – لصمودهم في وجه الخطر الجسيم الذي يواجهونه في صراعات عديدة في شتى أنحاء العالم، ولتفانيهم في العمل في خدمة الإنسانية.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): في الأسبوع الماضي، أطلقت النداءات الموحدة لعام ٢٠٠٣ هنا في نيويورك وفي عدد من المدن الأخرى في أنحاء العالم. ورغم أهمية هذا الموضوع بالنسبة للكثير من سكان العالم، وحجم العمل الذي يبذل في سبيل إعداد تلك النداءات، والجهود المحمودة لتسويق إطلاقها على نطاق واسع، قد يكون من قبيل المبالغة القول بأن هذا الحدث قد حظي بالاهتمام. وبالنسبة للبعض منا ممن يدعمون عملية النداءات الموحدة هذه، يمثل هذا الافتقار الواضح إلى الاهتمام علامة غير مشجعة.

ومن بين الدوافع الرئيسية لعملية النداءات الموحدة زيادة الوعي وبالتالي زيادة حجم الموارد المقدمة من أجل العمل الإنساني. ومن دواعي الأسف الشديد أن المستوى العام للموارد المتاحة للأغراض الإنسانية آخذ في التدني بالنسبة إلى المستويات المتزايدة للحاجة إلى مثل هذه الموارد. وعلاوة على ذلك، ووفقا للتقرير الممتاز للأمين العام، ثمة علاقة عكسية بين التحسينات الكبيرة في جودة النداءات الموحدة ونجاحها في اجتذاب أموال المانحين.

إننا نجازف باقترابنا من النقطة التي قد يتساءل عندها كثيرون من المشاركين في هذه العملية إن كان يجدر بهم حقا أن يواصلوا بذل الجهد بينما لا تتحقق الحوافز المالية. فإذا لم يكن لهذا الجهد أثر ملموس لدى المستفيدين أيضا، فلم نهتم؟

وفي حقيقة الأمر، لو أن النداءات الموحدة فقدت ''نصيبها من السوق''، فإنها ستفقد فعاليتها كأداة للتخطيط والتنسيق الاستراتيجيين. وسيمثل هذا انتكاسة شديدة لجهود التعاون الدولي، التي ظل الكثيرون منا، بمن فيهم المانحون مثل النرويج، يؤكدون عليها بكل قوة على مر السنين.

ولا بد لنا أن نعترف بأن جودة نداء موحد بعينه، إما في حد ذاته أو بالمقارنة بغيره من النداءات الموحدة، نادرا ما تكون عنصرا حاسما في مخصصات التمويل. والأرجح أن هناك حالات قليلة يختار فيها المتبرع تخصيص أموال لحالة طارئة وليس لأخرى لأن النداء الموحد المتعلق بتلك الحالة أفضل من سواه. وإن إبراز حالة طارئة بعينها في وسائط الإعلام هو بالتأكيد عامل أكثر تأثيرا في التنافس على صناديق التمويل. وفي مجتمع ديمقراطي تتمتع فيه وسائط الإعلام بالحرية، من الطبيعي أن تتأثر القرارات المتعلقة باستخدام الأموال العامة بمفهوم السياسيين للرأي العام الذي ينشأ بفعل التغطية الإعلامية. ويمكن أن يكون لهذه الظاهرة أثر إيجابي على المستوى العام لصناديق التمويل الإنسانية. غير أننا، كمتبرعين، لا يمكننا أن نسمح لأنفسنا بأن نساق إلى الاهتمام فحسب بالحالات الطارئة التي تضعها وسائط الإعلام على جدول الأعمال العام أو بالحالات الطارئة التي تستأثر باهتمامنا لأسباب أخرى، سياسية على الأرجح. وهذا لن يضر بالأزمات المنسية فحسب، وإنما أيضا بالجهود التي تبذل منذ زمن بعيد لإقامة نظام متعدد الأطراف يُتبع فيه نهج عام إزاء الحالات الإنسانية الطارئة.

وينبغي ألا نتجاهل تحذير الأمين العام من تدني تعاون المانحين بشكل خطير. فقد تم التأكيد على التنسيق بين المتبرعين في حالة طارئة برزت بشكل واضح مثل حالة أفغانستان. لكن هذا يقتصر، بالطبع، على الجهود المبذولة في أفغانستان، ولا توجد أي محاولة لتنسيق تلك الجهود مع احتياجات حالات طارئة أخرى. ونقص التمويل للنداءات الموحدة دليل واضح على أنه ينبغي للمتبرعين أن يوازنوا بين أولوياتهم التمويلية والاحتياجات ذات الأولوية المتفق عليها بشكل أفضل، سواء على أساس مخصص أو بصفة عامة، من خلال المشاركة في مجالس إدارات المنظمات الإنسانية والإنمائية. وإلى جانب ذلك، لا بد لنا أن نوقف، أو بالأحرى أن نعكس الاتجاه في المستوى العام للمساعدة الإنسانية.

ويؤكد الأمين العام على أهمية مواصلة تحسين نظام المتابعة المالية الإنسانية للحصول على صورة أوفى لمجموع الاحتياجات الإنسانية وتدفقات المساعدة. فنظام عالمي من هذا النوع يمكن أن يكون إنجازا هاما، خاصة وأنه يبدو أن نصيب المنظمات غير الحكومية من السوق في تزايد. ونحن نوافق على أنه ينبغي للمنظمات غير الحكومية أن تشارك بنشاط أكبر في عملية النداءات الموحدة. والنرويج، من جانبها، ستبذل جهدا إضافيا من خلال ممارساتها التمويلية لتشجيع المنظمات غير الحكومة على تنسيق مشاريعها مع النداءات الموحدة ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، سنحاول أن نقدم تقارير أوفى إلى مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية عن تمويل المنظمات غير الحكومية في هذا الشأن.

ثمة نقطة أخرى لها آثارها أيضا على عملية تقديم التقارير ونصيب النداءات الموحدة من السوق، تتمثل في حقيقة أن بعض المتبرعين، بما فيهم النرويج، يراعون رغبة المنظمات الإنسانية الدولية في أن تتلقى مساهمات غير مخصصة لأغراض محددة أو مخصصة لأغراض واسعة. وإلى حد ما، يتسع نطاق هذه المساهمات بقدر أكبر من نطاق النداءات الموحدة ذات الصلة، وربما لا تسجل لصالحها على النحو الأوفى. وهذا التناقض الواضح بين هدفين جديرين بالثناء، يستحق البحث فيه عن كثب، وكذلك البحث في الجوانب ذات الصلة من عملية إعداد وتقديم التقارير.

ويشير تقرير الأمين العام إلى أن النداءات الموحدة من أجل البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، لم تحظ إلا بأقل قدر من التمويل. وتعرب النرويج عن أملها في أن يتحسن هذا الوضع، لأن عددا متزايدا من المانحين يقدمون مخصصات موازنة أكثر تحديدا لمشاريع ''الفجوة''. ولقد دأبت النرويج على تقديم هذه المخصصات منذ سنة تقريبا، ونحن بصدد عملية تقييم لخبرتنا التي اكتسبناها حتى الآن. وهدفنا الرئيسي هو المساهمة في تطوير بناء السلام في البلدان التي تسعى إلى حسم الصراعات العنيفة ذات الجذور العميقة.

ونسلم بأن من الأهمية أيضا إدماج أنشطة، خلال فترة الانتقال، يكون من شأنها أن تقلل من أخطار التعرض للكوارث الطبيعية، حسبما أشير إلى ذلك في تقرير الأمين العام عن التعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية والانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية (A/57/578). وهذا أمر حتمي نظرا إلى زيادة تواتر الكوارث الطبيعية. ولا بد من إيلاء المزيد من الاهتمام بالتأهب للكوارث الطبيعية.

وبصورة عامة، ينبغي التركيز بقدر أكبر على منع تكرار الأزمات والكوارث، سواء أكانت طبيعية أم من صنع الإنسان. وحسبما يُستدل من زيادة عدد الحالات التي استمرت أو تكررت فيها حالات الطوارئ الإنسانية بسبب الافتقار إلى التقدم في التوصل إلى حلول واقتراحات دائمة من أجل مستقبل أفضل، فالإجراء العلاجي يتطلب في العادة من الموارد أكثر مما تتطلبه الوقاية. وفترة الانتقال هي إحدى المراحل الصعبة التي تتطلب اهتماما دوليا متزايدا.

وتغتنم النرويج هذه الفرصة، لتثني على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لمبادرتها من أجل عمليات الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل وإعادة التشييد. ونؤيد نهج المفوضية لسد الثغرة بين عمليات الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل وإعادة التشييد، بغية تعزيز حلول دائمة للاجئين والتصدي لتخفيف حدة الفقر، والمساعدة في إيجاد نظم حكم محلية جيدة. وهذا النهج، الذي يستند إلى أن الانتقال هو أكثر من مجرد عملية اقتصادية، وأنه ينطوي على مشاركة المجتمع المحلي، يتوخى تقسيم العمل والتنسيق مع أطراف فاعلة رئيسية أخرى من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. وسوف تشجعهم النرويج على المشاركة في البلدان الرائدة التي تم تحديدها بالفعل. ونتوقع مشاركة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بصورة رئيسية، على الأقل خلال المراحل الأولية للبرامج، حينما تحتل الجهود الإنسانية محل الصدارة.

وأختتم كلمتي بعبارات قليلة، أعرب فيها عن التقدير والتشجيع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. فبالرغم من أن المكتب قد يتعين عليه في أغلب الأحيان أن يقوم بمهمته الصعبة في ظل أوضاع غير مثالية، فهو يمضي في القيام بعمله بإخلاص وكفاءة وقدرة على الاستجابة وهذا أمر جدير بالاحترام. وهو يستحق مكافآت ملموسة، مثل زيادة حصة السوق لعملية النداءات الموحدة. وستقوم النرويج، من جانبها، ببذل جهد إضافي في هذا الصدد. ونحن نتطلع قدما إلى التعاون على نحو أكثر وثاقة مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ونعرب عن امتناننا للمكتب لتشاطره معنا بعد نظره وإرشاداته القيِّمة.

السيد تش (استراليا) (تكلم بالانكليزية): نود بادئ ذي بدء أن نعرب عن الشكر للأمين العام وموظفيه، على التقارير المفيدة التي أعدت في إطار هذا البند من جدول الأعمال. ولقد دأبت استراليا على نحو ثابت، على دعم استجابات المجتمع الدولي المنسقة لحالات الطوارئ وحالات الإغاثة. ولاحظنا مع القلق، زيادة نطاق وتعقيدات حالات الطوارئ في السنوات الأخيرة، مما زاد إلى حد كبير من الضغوط على جميع منظمات الاستجابة الإنسانية وزاد

التأكيد على الحاجة إلى تنسيق فعال بين الأطراف المؤثرة ذات الصلة.

وتؤيد استراليا الجهود التي تبذلها حاليا اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في سبيل تعزيز آليات تنسيق الشؤون الإنسانية، بما في ذلك استخدام عملية النداءات الموحدة، للمساعدة في التخطيط الاستراتيجي الجاري حاليا، وفي حشد الموارد. ونرحب بموضوع عام ٢٠٠٣ الذي استهلته عملية النداءات الموحدة وهو – ''الأمل من أجل المستقبل'' – الذي يؤكد على أهمية غرس الأمل في المجتمعات المنكوبة بالصراعات، وغير ذلك من الأزمات. وتعرب استراليا عن سرورها لكونها أحد البلدان الثمانية التي ستستضيف بداية عملية النداءات الموحدة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر من هذه السنة.

وتعرب استراليا عن سرورها أيضا للتأكيد الذي ورد في تقرير الأمين العام على قضية الانتقال من الإغاثة إلى التنمية على الأجل الطويل. وتهدف استراتيجية برنامج استراليا الإنساني، للفترة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣، الذي طور استجابة لتزايد الأزمات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، إلى الحد من التمييز التقليدي بين التنمية والمساعدة الإنسانية. ونحن نسلم أيضا بأن الانتقال من حالات الطوارئ إلى المساعدة في الإنعاش، يتطلب تحولا جوهريا في النهج. ولقد لاحظ المشتركون في ندوة المعتكف المعني بعملية النداء الموحد في مونتيري، في شباط/فبراير من هذه السنة، مدى تعقيد مرحلة الانتقال، وأكدوا على الأهمية الحاسمة لمشاركة المانحين في وقت مبكر. ونحن نؤيد مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات التنمية الأخرى في المراحل المبكرة من الاستجابة للأزمة، بما في ذلك صياغة عملية النداء الموحد، لضمان اتساق السياسة، والمساعدة في إدماج منظورات برمجة الانتعاش، وبناء السلام في الاستجابة لحالات الطوارئ.

وترحب استراليا بحرارة، بالتأكيد المتضمن في التقرير، على قدرات النساء بصفتهن عناصر للتغيير، بدلا من كونهن فئات ضعيفة أو اعتبارهن، ببساطة، مستفيدات بالمساعدة الإنسانية. ونحن نعرب عن سرورنا أيضا، لإدراك أنه ما زال يتعين عمل الشيء الكثير للوصول إلى النساء المتأثرات بالأزمات، والعمل بنشاط لدعم قدراتهن على المساهمة في الاستجابة.

وأود أن أتطرق الآن إلى قضية تيمور – ليشتي. تلتزم استراليا بالعمل مع المجتمع الدولي لدعم إعادة إعمار تيمور – ليشتي، وتطويرها. وتعد استراليا، بمساهمتها بمبلغ ١٧,٤٤ مليون دولار استرالي، ثاني أكبر المانحين في الصندوق الموحد لتيمور – ليشتي. وإضافة إلى ذلك، وضعت استراليا برنامجا لتقديم مساعدة ثنائية إلى تيمور – ليشتي، بمبلغ إجمالي قدره ٢٤ مليون دولار استرالي، في هذه السنة المالية. وفي أيار/مايو ٢٠٠٢، تعهدت استراليا بدفع مبلغ يصل إلى ٢٤ مليون دولار استرالي خلال ثلاث سنوات، لبرنامج دعم الانتقال للمساعدة في تلبية احتياجات حكومة تيمور – ليشتي، من أجل تغطية الفجوة المتكررة في تمويل التكاليف.

وتقوم الأمم المتحدة بدور رئيسي في تيمور – ليشتي، في مرحلة الانتقال من فترة حالة الطوارئ، إلى مرحلة التنمية فيما بعد حالة الطوارئ. ومع أنه قد تحقق الشيء الكثير في تيمور – ليشتي، لا تزال توجد تحديات كبيرة أمام بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور – الشرقية، والمانحين الآخرين. وستواصل الأمم المتحدة، من خلال بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، القيام بدور هام في المحافظة على الاستقرار الاجتماعي، ولا سيما من خلال تعزيز دور القانون، وإقامة نظام قضائي شفاف وقوة شرطة فعالة.

وشجعت استراليا أيضا الأمم المتحدة، في تقديم المساعدة التقنية إلى تيمور – ليشتي، لتركز على بناء قدرات المؤسسات والأفراد. ويواصل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، القيام بدور هام في العمل مع مانحين آخرين لتعزيز وتيسير ممارسات صحيحة في مجال الإدارة المالية في تيمور – ليشتي. وسيقدم برنامج دعم الانتقال أداة مفيدة لزيادة تحسين إدارة النفقات العامة في تيمور – ليشتي.

وتلاحظ استراليا كذلك الحاجة إلى وجود تنسيق وثيق وفعّال بين بعثة الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لضمان تحقيق أقصى قدر ممكن من الفوائد المحتملة من المساعدة الفنية وجعلها مستدامة. وستكون عملية بناء القدرات بشكل فعّال ومنسق من جانب المانحين متعددي الأطراف والثنائيين أمرا أساسيا لتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة ولتحقيق انسحابها بشكل سلس بعد ذلك.

ومن دواعي الانزعاج البالغ أن تقرير الأمين العام لهذا العام بشأن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة العاملين في المجال الإنساني يسجل أنه من بين ٢١٤ حالة وفاة بين موظفي الأمم المتحدة المدنيين نتيجة لأعمال غادرة حدثت خلال السنوات العشر الأخيرة، لم يلق القبض إلا على ٢٢ شخصا فقط من مقترفي الجرائم المتصلة بوفاة ١٥ موظفا. وقد صدرت أحكام بالسجن بحق تسعة فقط منهم. ومما يثير الانزعاج بنفس القدر ما نلاحظه من أن مقترفي تلك الجرائم معروفون للدولة العضو ذات الصلة في كثير من الحالات، ومع ذلك لا تتخذ ضدهم أية إجراءات. وتقع المسؤولية عن ضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني أولا وقبل كل شيء على عاتق الحكومات التي تقع تلك الأنشطة في ظل ولايتها القضائية. ومن واجب الحكومات أن تدرك وتحترم استقلال وحياد موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني وأن تسمح لهم بالعمل دون التعرض لأية تهديدات أو عوائق. ويجب على الحكومات أن تدين الهجمات التي ترتكب ضد موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني وأن تتخذ كل التدابير اللازمة لتقديم مقترفي أعمال العنف إلى العدالة.

ويمكن اتخاذ تدابير عملية لتحسين سلامة موظفي الأمم المتحدة. وترحب استراليا بالمبادرات التي اتخذتها الأمانة العامة في العام الماضي لتعزيز التنسيق الأمني لصالح موظفي الأمم المتحدة. ونتطلع إلى إحراز المزيد من التقدم في هذا المجال. غير أن هذا وحده لا يكفي. فيتعين أن تتخذ الدول تدابير عملية لتعزيز تفهم واحترام القانون الإنساني الدولي داخل مجتمعاتها، لا سيما فيما بين القوات العسكرية والأمنية، بل وفيما بين السكان المدنيين أيضا. ويجب أن يتلقى موظفو الأمم المتحدة والعاملون في المجال الإنساني تدريبا مناسبا فيما يتعلق باضطلاعهم بمسؤولياتهم. ولعل بناء روح علاقة الشراكة بين الموظفين الدوليين والمجتمعات والحكومات المحلية يمكن أن يكون أيضا عنصرا أساسيا لتفادي التوترات والتهديدات.

وبالإضافة إلى هذه التدابير العملية، لا بد من تعزيز إطار العمل القانوني لحماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. ولهذا السبب تقوم استراليا بدور نشيط في الجهود الرامية إلى تحسين تنفيذ اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وتنقيح تلك الاتفاقية للتأكد من أن النظام الحمائي الذي توفره الاتفاقية يغطي كل موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وبناء على ذلك، نرحب باتخاذ القرار ٥٧/٢٨ بشأن نطاق الحماية القانونية بموجب تلك الاتفاقية. ولا بد لنا من أن نعمل جميعا من أجل تحسين حالة موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني بغية تمكينهم من أداء عملهم الأساسي بشكل آمن وفعّال.

السيدة البرغوثي (فلسطين) (تكلمت بالعربية): بداية يود وفدي أن يتقدم بعميق شكره وتقديره للأمين العام للأمم المتحدة على تقريره الهام حول ''المساعدة للشعب الفلسطيني'' والمتضمن في الوثيقة A/57/130. كما يود أن يعرب عن جزيل التقدير للسيد تيري لارسن المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

يغطي التقرير الوارد أعلاه مواضيع هامة تتناول الأوضاع الصعبة والمتدهورة في الأرض الفلسطينية المحتلة والانعكاسات الخطيرة للسياسات والإجراءات الإسرائيلية التعسفية والقمعية ضد الشعب الفلسطيني، وما يتعرض له من أزمة اقتصادية حادة. وفي هذا السياق، يود وفدي أن يبدي الملاحظات التالية على أهم التطورات في الأرض المحتلة والقضايا الهامة في هذا الشأن.

منذ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠ وحتى الآن شهدت الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، تدهورا خطيرا في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والثقافية والبيئية. فقد صعدت إسرائيل حملتها العدوانية الدموية ضد الشعب الفلسطيني التي راح ضحيتها منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وحتى الآن ما يقارب من ٢ ٠٠٠ شهيد فلسطيني وأكثر من ٣٥ ٠٠٠ جريح، العديد منهم يعانون من إعاقات دائمة تمنعهم من مزاولة حياة عادية. كما أن أكثر من ثلث المصابين هم من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاما. وبالإضافة إلى القتلى والجرحى قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بقصف وتدمير العديد من المباني والمنشآت العامة والخاصة وقلع الأشجار والتدمير المتعمد للبنية التحتية، بما في ذلك تدمير الطرقات وشبكات المياه والمجاري الصحية في المدن والقرى الفلسطينية وضرب محطات الكهرباء ومحطات البث الإذاعي والتلفزيوني. كما أن إسرائيل قامت بتدمير العديد من المنازل والمآوى ونتج عن ذلك أن الآلاف من الفلسطينيين يعيشون بدون مأوى. هذا وقد أشارت إحصائيات البنك الدولي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) أن الدمار الذي أوقعته سلطات الاحتلال يقدر بمبلغ يتراوح بين ٣ و ٤,١ بلايين دولار في الفترة ما بين ١ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٠ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠١.

كما لخص الأمين العام في تقريره هذه الحالة المأساوية بقوله:

(تكلمت بالانكليزية)

> ''إن الوضع الحالي في الأرض الفلسطينية المحتلة يتسم بأزمة اقتصادية تزداد عمقا مع ما يترتب عليها من نتائج إنسانية. ويواجه الشعب الفلسطيني خطر انهيار اقتصادي وبؤس اجتماعي. وما زالت الحاجة إلى استمرار المساعدة الاقتصادية والاجتماعية الطارئة قائمة، لكن ذلك لا يمكن أن يكون بديلا من استئناف الحوار السياسي وإحراز تقدم نحو الوصول إلى حل متفق عليه''. (A/57/130، الفقرة ٢٣)

(تكلمت بالعربية)

إضافة إلى ذلك وكما أشار التقرير، تشكل سياسة الحصار والإغلاق الإسرائيلي، السبب المباشر والأساسي لهذه الأزمة التي طالت كافة القطاعات الاقتصادية، ونتجت عنها حالة الشلل شبه التام في مختلف قطاعات العمل، كما أدت إلى تقييد حركة تنقل الأشخاص وتعطيل الحركة التجارية الفلسطينية سواء بين المدن الفلسطينية أو العالم الخارجي. إضافة إلى ذلك فإن آثار الحصار المحكم على المدن والقرى الفلسطينية قد أدت إلى تدمير خطير للاقتصاد الفلسطيني ولمعدلات الدخل ومعدلات الناتج المحلي، وإلى تخفيض

النشاط الاقتصادي إلى أقل من ٢٠ في المائة من معدله الطبيعي، وبلغت نسبة البطالة في الضفة الغربية أكثر من ٥٠ في المائة، وفي قطاع غزة أكثر من ٧٠ في المائة، وبلغ عدد السكان الفلسطينيين الذين يعيشون تحت خط الفقر أكثر من مليوني شخص. وقد انعكس ذلك في عدة قرارات وتقارير للأمم المتحدة بما في ذلك تقرير مبعوثة الأمين العام للأمم المتحدة السيدة كاترين برتيني، التي أشارت فيه إلى ما يلي:

(تكلمت بالانكليزية)

”تتجلى الأزمة في المقام الأول في ارتفاع معدلات سوء التغذية بين الأطفال، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتدهور الأحوال الصحية، وزيادة إرهاق آليات التعامل مع الأزمة التي مكنت السكان الفلسطينيين من تلبية احتياجاتهم الضرورية منذ بداية تدهور الحالة في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠“.

للسيدة برتيني شكرنا وتقديرنا لجهودها في دعم وتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني وخاصة الإنسانية منها.

إن هذه الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني تعتبر انتهاكا صارخا لاتفاقية جنيف الرابعة وعلى المجتمع الدولي أن يجبر إسرائيل، قوة الاحتلال، على تنفيذ التزاماتها وفقا لأحكام ونصوص هذه الاتفاقية، وأن تمتثل إسرائيل للإرادة الدولية التي تطالبها بوقف عدوانها وتدميرها وسياساتها الاستيطانية العنصرية.

ويود وفدي أن ينتهز هذه الفرصة ليعرب، وبشكل خاص، عن تقديره وشكره البالغ لأشقائنا في الدول العربية الذين قاموا باستضافة العديد من الإصابات الخطيرة، وتقديم المعونات الطارئة وخاصة تقديم الأدوية والمعونات الطبية ولكن الأهم من ذلك هو المساعدات الهامة التي قدمت للحفاظ على هيكل وعمل السلطة الفلسطينية ولمساعدة الشعب الفلسطيني بشكل عام.

شكرنا يذهب أيضا إلى العديد من الدول الصديقة الأخرى وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي واليابان على دعمهما في مجال المساعدة الإنسانية وفي مجال مساعدة شعبنا بشكل عام، ونود أن نتقدم بالشكر والتقدير للدول المانحة والمنظمات غير الحكومية التي قامت بتوفير بعض المساعدات الإنسانية الطارئة للشعب الفلسطيني. ونؤكد هنا على أهمية استمرار الدول المانحة ومنظمات الأمم المتحدة وهيئاتها في تقديم كافة أشكال الدعم والمساعدة الطارئة للشعب الفلسطيني المحاصر من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، لتخفيف معاناته وتحسين أوضاعه الاجتماعية ولإنهاء الاحتلال ولإعمال حقوقه الثابتة، غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في تقرير المصير وبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ومن الواضح أن سبب الأزمة الحالية وجذورها يتمثل بشكل أساسي في استمرار الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي للأرض الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية، وفي الاستمرار في سياسة التوسع الاستيطاني والتنصل من تنفيذ الاتفاقيات وإهانة المقدسات الإسلامية والمسيحية والعديد من الانتهاكات الخطيرة لاتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب. لذلك فإن تحقيق السلام العادل والشامل وتحقيق الأمن والاستقرار لدول المنطقة ككل يتطلب بشكل أساسي إنهاء الاحتلال العسكرية والانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وكذلك من الجولان السوري المحتل والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة الكاملة على أرضه. دون تحقيق ذلك لن يكون هناك تقدم في عملية السلام ولن يكون هناك

حديث عن تنمية إقليمية أو تعاون إقليمي مع إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال.

وفي هذا المجال فإننا نؤكد على أهمية دور الأمم المتحدة في تحقيق هذا السلام العادل والشامل انطلاقا من المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين، كما نؤكد على أهمية دور الأمم المتحدة في مجال تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني وأهمية الدور الذي يقوم به المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية.

السيد هوان (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر الأمين العام على سلسلة التقارير المليئة بالمعلومات والتحليلات التي عرضها بموجب البند ٢١. ونود أيضا أن ندلي ببعض الملاحظات على هذا البند.

فكما أوضح الأمين العام في تقاريره، فإن التحديات في المجال الإنساني لا تزال هائلة. وبالإضافة إلى تواتر وقوع الكوارث الطبيعية ونشوب الصراعات المسلحة، يتزايد التهديد الناجم عن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتردي أوضاع اللاجئين والمشردين داخليا. وهناك حاجة متزايدة للمساعدة الإنسانية، ويجب أن يعزز المجتمع الدولي قدرته على التصدي وأن يعبئ موارد أكبر من أجل توفير المساعدة والحماية للسكان المعرضين للخطر.

ويتفق الوفد الصيني مع استعراض الأمين العام الكلي لأنشطة المساعدة الإنسانية في الفترة ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٢، وتحديدا مع تحليله للأسباب الجذرية للأزمات الإنسانية. وتوضح التجارب السابقة أن الكوارث الطبيعية، بمعناها التقليدي، وأيضا الأزمات الإنسانية في الحالات الإنسانية الطارئة قد تخطت حدود الدولة وتزايد نطاقها حتى وصل إلى أبعاد إقليمية. ولذلك، فإن تعزيز آليات الرد الإقليمية على نفس قدر أهمية وإلحاح تنمية القدرات الوطنية.

ويرى الوفد الصيني أنه في تقديم المساعدة الإنسانية، يجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، طوال هذه العملية الالتزام التام بالمبادئ الإرشادية المتأصلة في ميثاق الأمم المتحدة وفي قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦، وأيضا في مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية.

وينبغي القيام بعمليات الإغاثة الإنسانية بموافقة البلدان المتضررة وعلى أساس من طلبها لها. وحين مساعدة السكان المستضعفين من ضحايا الكوارث الطبيعية وغيرها من المواقف الإنسانية الطارئة، ينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي التركيز بقدر أكبر على بناء القدرات الوطنية في البلدان المتضررة، بحيث يتحقق انتقال تدريجي من الإغاثة إلى التنمية.

إن حماية المجموعات المتضررة بوجه خاص والقلق بشأنها، ومنهم المشردون داخليا والنساء والأطفال وكبار السن والمعوقون، وتعزيز قدرات هذه الفئات على التعامل مع الأزمة هو أساس الجهود الإنسانية وجهود الإغاثة. وإن تقليل الفجوة في التمويل أثناء عملية الانتقال من الإغاثة إلى التنمية أمر أساسي في مساعدة الفئات المستضعفة من أجل استكمال الانتقال من الإغاثة إلى التنمية.

وتؤدي عملية النداء الموحد، بوصفها أداة للتنسيق والتخطيط الاستراتيجي والفعالية دورا مهما في تمويل المساعدة الإنسانية. ومع ذلك، فخلال العقد الماضي، تناقصت نسبة موارد المساعدة الإنسانية الموجهة من خلال عملية النداء الموحد، مقابل الحجم الكلي من التمويل للأغراض الإنسانية. وتوجد فجوة كبيرة بين الحجم الكلي للأموال ومستوى الاحتياجات الفعلية. ويشعر الوفد الصيني

بالقلق من جراء هذا العجز ويأمل أن يتزايد تكثيف الجهود في هذا المجال.

وقد كان إطلاق نداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات لعام ٢٠٠٣ بصورة مشتركة في الأسبوع الماضي في مقر الأمم المتحدة وعدة مدن أخرى في جميع أنحاء العالم، فرصة طيبة لجمع الأموال كانت ضرورية وجاءت في الوقت المناسب. وكانت فرصة للدعاية وأدت إلى زيادة ظهور مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وساعدت على جذب المزيد من انتباه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى أنشطة المساعدة الإنسانية. وأسهمت أيضا في تعبئة قدر أكبر من الموارد لهذا الغرض.

ويعرب الوفد الصيني عن شكره وتقديره لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بقيادة وكيل الأمين العام كيترو أوشيما، على الجهود المكثفة التي بذلها في الشؤون الإنسانية الدولية. ولا تزال الحكومة الصينية تحافظ على علاقة تعاونية جيدة طويلة الأمد مع المكتب. وأثناء زيارة السيد أوشيما الشديدة النجاح إلى الصين في الصيف الماضي، تبادل وجهات النظر مع الإدارات الصينية المعنية بالتعاون في المجال الإنساني وناقش مسائل تهم الجانبين.

وقد تلقت الصين بوصفها من البلدان النامية المعرضة للكوارث المساعدة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وفي أعقاب الفيضانات في الصيف الماضي، احتذبت الصين من جديد الاهتمام والمساعدات من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأمر الذي نشعر حياله بالامتنان العميق.

وما برحت الصين تقدم المساعدات الإنسانية في حالات الطوارئ أيضا لكثير من البلدان النامية من خلال القنوات الثنائية على مر السنين. وستواصل الصين كدأبها دائما تقديم المساعدة قدر إمكانها لغيرها من البلدان النامية المتأثرة بالكوارث. وتؤيد الصين تقرير الأمين العام بشأن هذا البند من أجل توفير مساعدات اقتصادية خاصة لفرادى البلدان والمناطق.

السيد موسامباشيما (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة بشأن هذا البند البالغ الأهمية من جدول الأعمال عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ. وتكمن أهمية هذا البند من جدول الأعمال في أنه تجري مناقشته في وقت يتكشف فيه الحجم الكامل للأزمة الإنسانية في منطقة الجنوب الأفريقي. فقد أحدثت هذه الأزمة، الناجمة عن مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية، كالجفاف والسيول والمرض، حالات عجز حادة في الأغذية تؤثر فيما يقدر بـ ١٤ مليون شخص في هذه المنطقة.

وفي هذا الصدد يرحب وفدي ويشيد بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/57/77-E/2002/63، وهو جيد التوقيت ويعالج الشواغل الرئيسية للمنطقة. وقد زادت أسباب الأزمات الإنسانية وآثارها، كما أبرز التقرير، وهي الظروف الجوية المناوئة التي أدت إلى السيول الشديدة والجفاف الشديد، والصراع المسلح، ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، من ضعف المجتمعات المحلية في هذه المنطقة وقلصت قدرات الحكومات على منع تكرار تلك الكوارث، مما يفرض قيودا على جهود التنمية.

وللتصدي الفعال للحالة الإنسانية في هذه المنطقة، من الضروري استخدام مجموعة من الآليات. وفي هذا الصدد، أحاط وفدي علما بآليات وأدوات التنسيق التي اعتمدتها الأمم المتحدة والشركاء الإنسانيون لمواجهة تلك الحالات الطارئة. ونرحب بالتسليم بأن المجتمع الدولي يتطلب الأخذ بنهج كلي لأجل التصدي للآثار الإقليمية للكوارث الطبيعية وما ينجم عنها من حالات طوارئ إنسانية معقدة. ونرحب بصفة خاصة بمبادرة هيئات الأمم

المتحدة بنشاط إلى تعزيز وجودها الإقليمي في كثير من المناطق المعرضة للكوارث الطبيعية وغيرها من الأزمات في أرجاء العالم. وسيكفل هذا النهج التصدي بشكل متناسق لأبعاد الحالة الطارئة المعنية، ونعني الجوانب الإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان والسياسية والإنمائية.

ومن التحديات الكبرى التي يواجهها المجتمع الدولي الوصول إلى الجماعات السكانية المعرضة المتأثرة بالصراع المسلح وغيره من حالات الطوارئ الإنسانية لأجل تقديم الحماية والمساعدة الملائمين تعزيزا للقدرات المحلية على التصدي للمزيد من الأزمات. ومن دواعي سرور وفدي أن تلك المسائل تمت دراستها بشكل واف في تقرير الأمين العام. ونؤيد أيضا توصيته بأن الأمر يتطلب بذل جهود خاصة لتعزيز المساعدة المقدمة إلى فئات متأثرة بالذات، من قبيل المشردين داخليا والأطفال والنساء والمسنين. ويتفق وفدي كذلك مع الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير من أن النجاح يقتضي توفير الدعم الدولي المقدم في الأزمات الإنسانية للعملية الانتقالية برمتها، من الإغاثة إلى التنمية. ويجب أن يكون مفهوما أنه يمكن الحد إلى درجة كبيرة من كثافة المخاطر وتأثير الأخطار المقبلة إذا ما ترسخت جذور التنمية. فمعظم بلداننا تنكب نكبة مضاعفة بتلك الكوارث، ولا سيما في المناطق الريفية حيث الهياكل الأساسية ضعيفة وتوفير الخدمات هش أو غير موجود.

ونرحب بفكرة إدماج تقييم مخاطر الكوارث واستراتيجية للحد منها في التخطيط على الصعيدين الوطني والإقليمي لكل البلدان. وبالمثل، يؤيد وفدي أيضا فكرة تحسين دمج إدارة مخاطر الكوارث في عملية التخطيط الإنساني والإنمائي بالأمم المتحدة، كعملية النداء الموحد المشترك بين الوكالات، والتقييم القطري المشترك، وعملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

وأود الآن أن أركز على منطقة الجنوب الأفريقي بصفة عامة وعلى زامبيا بصفة خاصة، لكي أعطي منظورا إقليميا للأزمة وأسلط الضوء على بعض المشاكل الفريدة التي نواجهها.

وقد أشرت في مساهمتي خلال المناقشة السابقة المتعلقة بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى، إلى أزمة الأغذية الناجمة عن الجفاف والسيول في الجنوب الأفريقي، التي تأثر بها عدد كبير من البلدان لمدة ثلاث سنوات متتالية. وقد أثر العجز الغذائي تأثيراً سلبيا على مجتمعات هذه المنطقة واقتصاداتها البالغة الهشاشة. وتعاني زامبيا وزمبابوي وسوازيلند وليسوتو وملاوي من درجات مختلفة من العجز الغذائي الحاد نتيجة لذلك. وبصفة عامة من المقدر أن ١٤,٥ مليون شخص سيتضررون من جراء ذلك. ويبلغ العجز الإقليمي من حيث الاحتياجات الغذائية نحو ٤ ملايين طن، يلزم منها ١,٢ مليون طن بمثابة معونة غذائية طارئة.

أما فيما يتعلق ببلدي الذي أنتمي إليه، زامبيا، فينبغي أن يكون مفهوما أننا الآن نمر بعامنا الثاني من الجفاف، وأشد أجزاء البلد إصابة به الجزء الجنوبي، الذي كان أكثر المناطق الزراعية إنتاجية حتى الآن. فقد انعدمت المحاصيل بشكل يكاد يكون كاملا وهلكت الماشية من جراء انعدام مياه الشرب وأرض المرعى. ومن المقدر أن ٢,٣ مليون شخص سيحتاجون إلى مساعدة غذائية طارئة.

وتسلم حكومتي بأن أنماط الطقس غير المواتية في المنطقة قد أصبحت حلقة مستمرة على مر السنين. وفي هذا الصدد أعدت الحكومة تدابير واستراتيجيات جديدة للمساعدة على مجابهة هذه المشكلة على أساس طويل الأمد ودائم. وتشمل هذه الاستراتيجيات إنتاج المحاصيل الغذائية، من قبيل الذرة الشتوي، باستعمال الري خلال

فصل الجفاف. يضاف إلى ذلك أن الحكومة قد عززت أساليب الزراعة الجيدة، وخدمات التوسع الزراعي لتعزيز الزراعة التي تساعد على حفظ الطبيعة وتناوب المحاصيل والتنويع الزراعي. وبالرغم من أن تأثير تلك التدابير على المدى الطويل فهي ضرورية لتعزيز الأمن الغذائي الوطني.

وأود عند هذه النقطة أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر مكتب منسق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي، اللذين ساعدا على حشد المساعدات لبلدان الجنوب الأفريقي المتضررة من الجفاف. ونتوجه بشكر خاص لشركائنا المتعاونين معنا على تجاوبهم في هذه الأزمة بشكل جيد التوقيت. ونطلب إليهم أن يواصلوا تقديم الدعم لجهودنا على هيئة مساعدات مالية وغذائية ومادية.

ورغم أن التقرير يتناول الصعوبات التي تعتور سبل الوصول إلى السكان المعرضين في سياق حماية المدنيين في الصراع المسلح، فإنه لا يتناول بوضوح المشكلة الخاصة بالبلدان غير الساحلية، التي تعيش مجتمعاتها السكانية الضعيفة بصفة أساسية في المناطق الريفية التي يصعب الوصول إليها بسبب سوء الهياكل الأساسية للطرق. ومما يستحق التقدير أن يعتمد نهج متكامل يشمل تقديم الدعم للبنى الأساسية الريفية للاتصالات.

وهناك مشكلة فريدة من نوعها بالنسبة لبعض تلك البلدان هي أنها، رغم أنها إما تواجه صراعات أو خارجة من صراعات، فهي مضيفة لعدد كبير من اللاجئين من بلدان مجاورة. وزامبيا تستضيف في الوقت الراهن حوالي ٢٧٠ ٠٠٠ لاجئ في مخيمات مخصصة و ١٣٠ ٠٠٠ لاجئ خارج المخيمات من مختلف البلدان، بما فيها أنغولا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالنظر إلى أعداد اللاجئين الكبيرة، فإنهم يلقون عبئا كبيرا على الاقتصادات الهشة والبنية الأساسية الاجتماعية للمناطق المضيفة. ويفاقم الحالة كون ١٣٠ ٠٠٠ لاجئ استوطنوا وسط السكان المحليين في المناطق الحضرية ومناطق الحدود ولا يتلقون مساعدة إنسانية من المجتمع الدولي. ولذلك تنافس تلك المجموعة من اللاجئين المجتمعات المضيفة على الخدمات الاجتماعية، مثل الغذاء والفرص الاقتصادية. وبالتالي، هناك ضغط مضاف على السلطات المحلية التي تكافح بالفعل لتوفير فرص اجتماعية نزرة محدودة مثل التعليم والصحة والمياه والإصحاح، وأيضا الاتصالات والنقل. ونحن نرى أن مشكلة اللاجئين المستوطنين ينبغي دراستها في نفس الوقت لأن تلك المجموعة المستضعفة من الناس تتطلب المساعدة أيضا. ومع ذلك، لما كان أولئك اللاجئون يعيشون بين السكان المحليين، فمن المنطقي أن تركز الجهود لدعمهم على المجتمعات المضيفة أيضا.

وقبل أن أختتم، أود أن أنظر في التوصيات الواردة في التقرير. وبشكل عام فإن وفد بلدي يرحب بتلك التوصيات، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بضرورة تعزيز القدرات الإقليمية للاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية ونشر ثقافة الحماية وضرورة تقديم المال الكافي للبلدان التي تمر بعملية انتقال من الإغاثة إلى التنمية، وضرورة تعزيز الاستراتيجيات الإنسانية وجهود تعبئة الموارد عن طريق الدعم المتزايد من المنظمات المانحة والمنظمات غير الحكومية. ووفد بلدي يحث على أن تعتبر الوكالات المنفذة التابعة للأمم المتحدة، وهي تعزز البنى الإقليمية، أن مما له أولوية أن تساعد في وضع أنظمة إنذار مبكر قوية وتدابير تأهب، لأن ذلك من شأنه أن يقلل إلى حد كبير من أثر الأزمات والكوارث.

وفيما يتعلق بالوصول إلى السكان المستضعفين، يود وفد بلدي أن يؤكد من جديد توصيته السابقة بأن تعزز

البنية الأساسية الاجتماعية للمجتمعات من أجل تمكين تلك المجتمعات من توفير الحماية الكافية والأمن الفردي بشكل فعال. وهذا الجهد يتطلب استراتيجيات وسوقيات تعكس الطابع الفريد لكل نوع من هذه المشاكل. ولذلك، نناشد المجتمع الدولي أن يدعم الجهود المحلية التي تقوم بها الحكومات لتلبية الشواغل الإنسانية.

وفي الختام، يثني وفد بلدي على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لجهود المساعدة الإنسانية التي لا تكل، المبذولة في أرجاء العالم. وتلك الجهود تحدث تأثيرا في الحياة اليومية للذين يحتاجون إلى تلك المساعدة. ونحن سنظل نسعى إلى دعم الأمم المتحدة لجهودنا النبيلة لنجعل هذا العالم دارا لكل البشرية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.